مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة الخامسة عشرة

يونيو/ حزيران ٢٠١١

دبدوب: المجلس الاستشاري لبنك الكويت الوطني يناقش التحديات الجيوسياسية في المنطقة

البنك الاسلامي الاردني: ١٫٤٦٣ مليار دينار اجمالي التمويل والاستثمار

مؤسسة المدن الصناعية: هدفنا خلق بيئة متجددة حاضنة للاستثمارات الصناعية

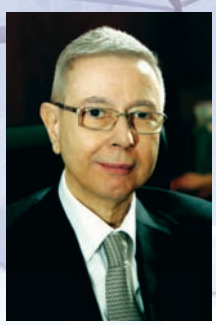

البنك العربي
فروعنا ٥٠٠ موزعة
في ٣٠ دولة
في (٥) قارات

البنك الاهلي الاردني
استراتيجيتنا تعكس
التزامنا الراسخ بالتنمية
المستدامة

ان محتويات هذه المجلة مسؤولية جمعية رجال الاعمال الاردنيين
ولا تعكس وجهات نظر الاتحاد الاوروبي والمؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
أعدت هذه المجلة بمساعدة من الاتحاد الاوروبي بالتعاون مع المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

مجتمع الأعمال

مجلة اقتصادية فصلية

تصدر عن

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

رئيس التحرير

علي يوسف

هاتف: ٥٦٧٧٤٢٥ – ٥٦٧٧٤٢٦

٥٦٨٠٨٥٥

فاكس: ٥٦٨٠٦٦٣

البريد الألكتروني:

jba@orange.jo

www.jba.com.jo

ص.ب. ٩٢٦١٨٢

عمان ١١١٩٠ الأردن

في هذا العدد

الإفتتاحية	٥
أضواء على أداء البنوك عام ٢٠١٠	٦
بنك الكويت الوطني	٩
البنك الاسلامي الأردني	١١
مؤسسة المدن الصناعية الأردنية	١٦
البنك الأهلي ... قوة التغيير بأيدينا	٢١
بنك الاسكان ... قصة نجاح	٢٢
البنك الأردني الكويتي ... مواصلة الانجازات وتنامي النتائج الايجابية	٢٩
البنك العربي... أول مؤسسة مالية خاصة في العالم العربي	٣٢
أداء بورصة عمان خلال عام ٢٠١٠	٣٣
انجازات مؤسسة المناطق الحرة لعام ٢٠١٠	٣٤

التعريف العام التالي للاتحاد الأوروبي:

"الاتحاد الاوروبي مكون من ٢٧ دولة أوروبية قرروا الارتباط تدريجيا معا في المعرفة والموارد والمصائر. معا، وخلال فترة من التوسع من ٥٠ عاما، بنوا منطقة من الاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة مع الحفاظ على التنوع الثقافي والتسامح والحريات الفردية.
ويلتزم الاتحاد الأوروبي بمشاركة منجزاته وقيمه مع البلدان والشعوب خارج حدوده"

الإفتتاحية

في هذا العدد من مجلة مجتمع الاعمال التي تصدرها جمعية رجال الاعمال الاردنيين، ارتأينا أن يخصص هذا العدد للقطاع المصرفي ونتائج أعماله للعام ٢٠١٠، وقد تم هذا الاختيار نظرا للأهمية البالغة المنوطة بهذا القطاع في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن خاصة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في الاردن والمنطقة مما يعطي دوراً متنامياً للبنوك لتساهم في المسؤولية لمواجهة التحديات القائمة وقد اظهرت نتائج القطاع المصرفي للعام الماضي مؤشرات تدعو للتفاؤل وزيادة الثقة بقدرة هذا القطاع على التكيف مع المستجدات في ظل السياسة النقدية الحكيمة التي ينتهجها البنك المركزي الاردني مما مكن الاقتصاد الوطني من تخطي اثار الازمة المالية العالمية الى حد كبير. وتظهر نتائج اعمال البنوك كما وردت في صفحات هذا العدد تناميا ملحوظا في إجمالي موجوداتها بحوالي ٩،٤٪ عن العام السابق ليصل إلى ٣٥ مليار دينار كما ارتفعت الودائع لديها بنسبة ١١٪ لتصل إلى ٢٢،٥ مليار دينار في نهاية ٢٠١٠، كما تنامت التسهيلات التي قدمها هذا القطاع للنشاط الاقتصادي ولكن يلاحظ ان معظم التسهيلات المقدمة تركزت على قطاعي التجارة والانشاءات في حين ان بعض القطاعات الاقتصادية الهامة مثل القطاع الصناعي لم تتجاوز حصته من هذه التسهيلات نسبة ١٣,٣٪ في حين حصدت قطاعات التجارة العامة والإنشاءات حوالي ٦٠٪ من إجمالي التسهيلات.

ونظرا لان غالبية القطاع الانتاجي في الاردن يتشكل من مشاريع متوسطة وصغيرة تصل الى ٩٠ من اجمالي المشاريع القائمة، فلا بد من توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع بشروط وفوائد ميسرة، كونها تعاني من صعوبة الحصول على التمويل اللازم سواء في مرحلة تاسيس المشروع او الاستمرار في الانتاج خاصة اثر الغاء بنك الانماء الصناعي مما يستدعي سرعة اتخاذ اجراءات تنسجم ومخرجات الحوار الاقتصادي التي بينت اهمية توفير التمويل لتحريك عجلة الاقتصاد في هذه الظروف الصعبة.

ومن جانبها تقدمت جمعية رجال الاعمال الاردنيين في مناسبات عديدة امام دولة رئيس الوزراء وسيادة محافظ البنك المركزي باقتراح قيام البنوك بانشاء نوافذ تمويلية بشروط ميسرة لتلبية احتياجات المشاريع الصغير والمتوسطة. كما يتطلع مجتمع الاعمال الاردني الى دور اكثر تاثيرا للبنك المركزي على القطاع المصرفي في مجال توفير وسائل مبتكرة لتشجيع وحث البنوك على تسهيل التمويل آملين ان تتجاوب البنوك الوطنية وتتخذ اجراءات سريعة وفاعلة نلمس اثارها في القريب العاجل لضمان استمرار النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية في المملكة .

والله ولي التوفيق

العين حمدي الطباع

رئيس الجمعية

أضواء على أداء البنوك في عام ٢٠١٠

٢٦ بنكا عدد البنوك العاملة في الأردن بفروع بلغت ٦٦٦ فرعا

مروان عوض
رئيس مجلس الإدارة
جمعية البنوك في الأردن

استطاع القطاع المصرفي الأردني أن يحقق قفزات نوعية وكمية كبيرة خلال العقد الأخير، وتمكن أن يحتل مكانةً متميزةً بين دول المنطقة وأن يكون أنموذجاً يُفتخر به بدعم ورعاية من بنك مركزي تميزت سياسته النقدية الحكيمة بالحكمة والاقتدار لدرجة شهد لها جميع المؤسسات المالية الدولية والمحافل النقدية والمالية العربية والإقليمية.

واستمراراً لمسيرة التطور والنمو، فقد حققت البنوك العاملة في الأردن نمواً كبيراً خلال عام ٢٠١٠ وعلى كافة الأصعدة. فعلى صعيد الانتشار الجغرافي داخل المملكة، استطاعت البنوك العاملة في الأردن والبالغة ٢٦ بنكاً، أن تزيد من عدد فروعها لتصل إلى ٦٦٦ فرع، كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي إلى ١١٢٩ جهاز. وتقدم هذه البنوك مجموعةً متنوعةً من الخدمات المصرفية التجارية والإسلامية ولمختلف شرائح المجتمع من أفراد ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبرى ومؤسسات حكومية.

هذا وقد حقق إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن نمواً بحوالي ٩،٤٪ عن العام السابق ليصل إلى ٣٥ مليار دينار. وقد جاء هذا النمو نتيجة ارتفاع الموجودات المحلية للبنوك المرخصة بنسبة ٨،٣٪ لتصل إلى ٢٨،٩ مليار دينار، وارتفاع الموجودات الأجنبية بنسبة ١٥٪ ليبلغ ٦،١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠.

كما ارتفعت الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن بنسبة ١١٪ لتصل إلى ٢٢،٥ مليار دينار في نهاية ٢٠١٠، منها ٧٣،٥٪ ودائع توفير وودائع لأجل، و ٢٦،٥٪ ودائع تحت الطلب. ونمو الودائع يعتبر مؤشراً لارتفاع الثقة في البنوك العاملة في الأردن، كما أن هيكل الودائع وتركيبتها يشير إلى الاستقرار الكبير في مصادر أموال البنوك.

وعلى صعيد الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك العاملة في الأردن، فقد سجل نمواً فاق التوقعات بلغت نسبته ٨،٥٪ ليصل إلى ١٤،٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠. وقد حصدت قطاعات التجارة العامة والإنشاءات والصناعة حوالي ٦٠٪ من إجمالي التسهيلات.

أهم مؤشرات النمو للبنوك العاملة في الأردن

مليون دينار	٢٠٠٩	٢٠١٠	التغير	نسبة التغير
عدد البنوك العاملة في الأردن	٢٥	٢٦	١	٤٪
عدد الفروع داخل المملكة	٦١٩	٦٦٦	٤٧	٧,٦٪
عدد أجهزة الصراف الآلي	١٠٢٣	١١٢٩	١٠٦	١٠,٤٪
إجمالي الموجودات	٣١٩٥٦,٩	٣٤٩٧٣,١	٣٠١٦,٢	٩,٤٪
الموجودات الأجنبية	٥٣٠٩,٧	٦١٠٤,٥	٧٩٤,٨	١٥,٠٪
الموجودات المحلية	٢٦٦٤٧,٢	٢٨٨٦٨,٦	٢٢٢١,٤	٨,٣٪
إجمالي الودائع	٢٠٢٩٨,٤	٢٢٥٠٤,٨	٢٢٠٦,٤	١٠,٨٪
إجمالي التسهيلات الائتمانية	١٣٣١٧,٢	١٤٤٥١,٤	١١٣٤,٢	٨,٥٪
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٤٣٧٤,٨	٤٩٤٩,٧	٥٧٤,٩	١٣,١٪

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية كما في نهاية ٢٠١٠

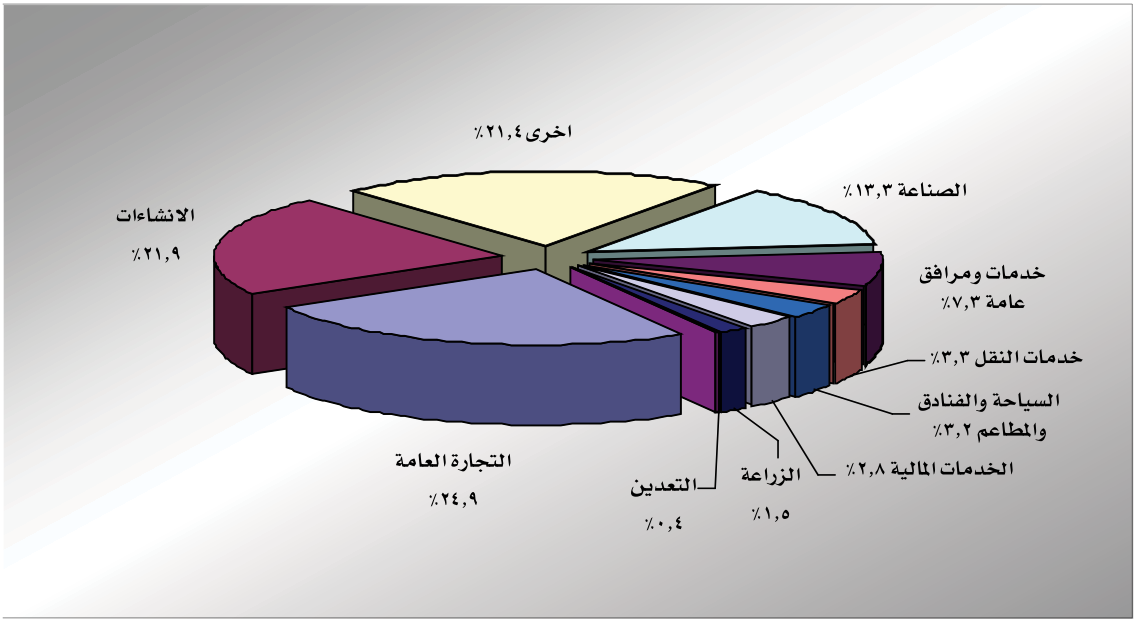

أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٠، فقد شكلت القروض والسلف النسبة العظمى من التسهيلات بنسبة بلغت ٨٥،٨٪، في حين كانت نسبة الجاري مدين ١٢،٣٪ ونسبة الكمبيالات ١،٨٪.

ويأتي إقبال البنوك على منح الائتمان المصرفي بمختلف أشكاله في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الديون غير العاملة لإجمالي الديون من ٦،٧٪ بالمائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٨،٢٪ في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن النسبة لا تزال ضمن المستويات المقبولة، إلا

ان اتجاهها المتزايد يثير مجموعةً من المخاوف التي تتعلق بقدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم. وقد فرض هذا على البنوك العاملة في الأردن اقتطاع مبالغ كبيرة من أرباحها على شكل مخصصات لتدني التسهيلات الائتمانية وقد أثر هذا بالنهاية على ربحية البنوك حيث انخفض معدل العائد على موجودات البنوك إلى ١،١٪ وانخفض معدل العائد على حقوق الملكية إلى ٨،٨٪ في نهاية عام ٢٠١٠. وكل هذه البيانات وغيرها تعكس حقيقة أن ما تحققه البنوك من أرباح معقولة بالمقارنة مع حجم التكاليف والمخاطر التي تواجهها، وتبقى نسب الربحية فيها أقل بالمقارنة مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى في المملكة.

ومن حيث نسب السيولة والملاءة المالية فقد سجلت نسبة السيولة للبنوك العاملة في المملكة هامشاً مرتفعاً بلغ ١٦١٪ في نهاية ٢٠١٠، كما حافظت البنوك العاملة في الأردن على ملاءتها وقوة مراكزها المالية من خلال ارتفاع نسب كفاية رأس المال لديها والتي بلغت ٢٠،٣ بالمائة في نهاية عام ٢٠١٠، والتي تعتبر أعلى بكثير من متطلبات البنك المركزي ومن متطلبات لجنة بازل.

وفيما يتعلق بحساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات فقد نما بحوالي ٥٧٥ مليون دينار (١٣،١٪) خلال عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٤،٩٥٠ مليار دينار. وهذا ما يؤكد على عمق وقوة المراكز المالية للبنوك العاملة في الأردن وقدرتها على مواجهة مختلف أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها.

وعلى صعيد توزيع الموجودات والتسهيلات والودائع بين البنوك العاملة في الأردن، فقد بلغت حصة البنوك التجارية الأردنية من إجمالي الموجودات ٧٥،٩٪، ومن إجمالي التسهيلات ٧٤،٩٪، ومن إجمالي الودائع ٧٣،٠٪. أما البنوك الإسلامية الأردنية فقد شكلت حصتها من إجمالي الموجودات ١٢،٧٪، ومن إجمالي التسهيلات ١٥،٦٪ ومن إجمالي الودائع ١٥،٣٪. في حين كانت حصص البنوك الأجنبية ١١،٤٪ و ٩، ٦٪ و ١١،٨٪ من إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع على التوالي.

ويبقى أن نضيف هنا أن هناك إسهامات البنوك العاملة في الأردن لا تقتصر فقط على دورها الريادي في الاقتصاد، إنما تتعدى أدوارها ذلك بكثير لتتضمن أنماطاً جديدة تعكس مسؤولياتها المجتمعية، والتي تعتبرها البنوك استثماراً في الحاضر من أجل مستقبل أفضل ينعكس في النهاية على جميع فئات المجتمع. ومن هذا المنطلق فقد أخذت البنوك في الأردن وبشكل مبكر زمام المبادرة من خلال إسهاماتها البارزة في مختلف مجالات المسؤولية المجتمعية. كما يذكر هنا بأن البنوك العاملة في الأردن توظف أكثر من ١٦٦٠٠ موظفاً وموظفة، وتساهم في إيجاد العمالة المدربة والكفؤة التي تتمتع بمهارات رفيعة المستوى.

نسب السيولة والملاءة والربحية للبنوك العاملة في الأردن

مليون دينار	٢٠٠٩	٢٠١٠
نسبة السيولة	١٥٩,١٪	١٦١٪
نسبة كفاية رأس المال	١٩,٦٪	٢٠,٣٪
معدل العائد على الموجودات	١,١٪	١,١٪
معدل العائد على حقوق المساهمين	٩,٠٪	٨,٨٪
نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	٦,٧٪	٨,٢٪

مقارنة أهم مؤشرات البنوك العاملة في الأردن عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

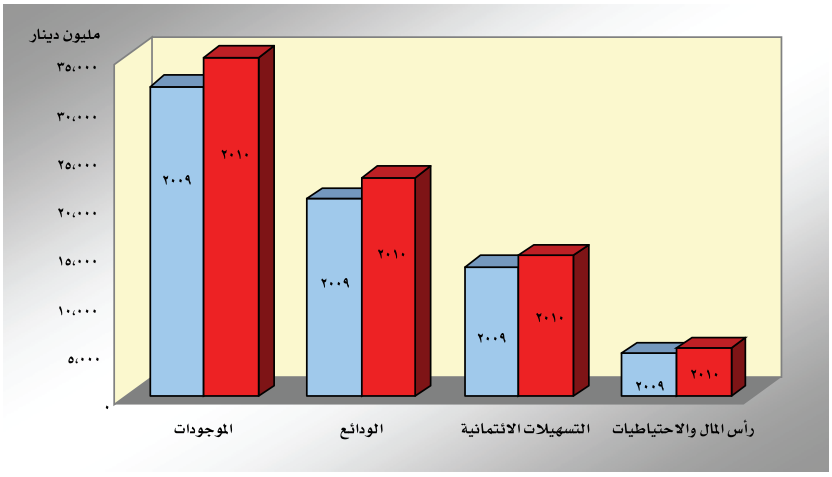

حضره تركي الفيصل وعمرو موسى وإياد علاوي وطاهر المصري

المجلس الاستشاري الدولي للبنك الوطني يعقد اجتماعا مصغرا في الكويت بحضور نخبة من أبرز القيادات السياسية والاقتصادية في العالم العربي لمناقشة التطورات والتحديات الجيوسياسية بالمنطقة

المجلس الاستشاري الدولي لبنك الكويت الوطني خلال اجتماعه المصغر

عقد المجلس الاستشاري الدولي لبنك الكويت الوطني مؤخراً اجتماعا مصغرا في الكويت لمناقشة أهم وآخر التطورات والتحديات الجيوسياسية على الساحة الإقليمية، وحضره نخبة من أبرز القيادات السياسية والاقتصادية على مستوى العالم العربي، وعلى رأسهم الأمين العام لجامعة الدول العربية

دبدوب: تناولنا التطورات الجيوسياسية وانعاكساتها على بيئة الأعمال في المنطقة وتأثيرها على استراتيجية الوطني للتوسع الإقليمي

عمرو موسى ورئيس الوزراء العراقي السابق الدكتور إياد علاوي، ورئيس مجلس الأعيان الأردني طاهر المصري، ورئيس الوزراء اللبناني السابق فؤاد السنيورة وعضو مجلس الأمة السابق ورئيس مجلس العلاقات العربية والدولية محمد الصقر.

وترأس الاجتماع المصغر رئيس وزراء بريطانيا السابق السير جون ميجور وحضره صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، رئيس مؤسسة الملك فيصل للبحوث الإسلامية في السعودية، ورئيس مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن أنطوني كوردسمان، ورئيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبد اللطيف الحمد، وكبير الاقتصاديين السابق في شركة بريتيش بتروليوم البرفسور بيتر ديفيس، إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شكري دبدوب أن الاجتماع كان فرصة بارزة للتعرف عن قرب على حقيقة الأوضاع والتطورات في المنطقة وآفاقها المستقبلية من خلال لقاء مجموعة من أبرز القيادات السياسية والفكرية العربية. وقد سلط النقاش الضوء على أهم التطورات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها العالم العربي في الفترة الأخيرة، وتأثيرها على مستقبل المنطقة وبيئة الأعمال فيها، إلى جانب انعكاساتها وتأثيراتها على استراتيجية التوسع الإقليمي للبنك خلال الفترة المقبلة.

جدير بالذكر أن المجلس الاستشاري الدولي يقوم بدور كبير في تقديم الخبرات والتصورات الاستراتيجية لمجموعة بنك الكويت الوطني بشكل عام ودعم تواجده ومبادراته على الساحة الدولية ودعم أسس الحوكمة والإدارة الرشيدة للبنك إلى جانب تعزيز شبكة العلاقات الدولية والاستراتيجية له على المستويين الإقليمي والعالمي.

الوطني
NBK
Established 1952

الهيئة العامة تقر الميزانية العمومية للبنك الإسلامي الأردني

وتوافق على توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٥ ٪

وتنتخب مجلس إدارة جديد للدورة ٢٠١١-٢٠١٥

[٢.٦٠٤] مليار دينار إجمالي الموجودات

[٢.٣٤٤] مليار دينار إجمالي الودائع

[١.٤٦٣] مليار دينار إجمالي التمويل والاستثمار

[١٩٤] مليون دينار حقوق المساهمين

عقدت الهيئة العامة للبنك الإسلامي الأردني اجتماعها العادي يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١١/٤/٢٦ في قاعة الاجتماعات الكبرى في البنك .

وأعلن مندوب مراقب الشركات السيد / محمد عطا المفلح اكتمال النصاب القانوني وكانت نسبة المساهمين المشاركين (٧١ ٪).

ووافقت الهيئة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة (١٥٪) نقداً من رأس المال المدفوع بعد ان صادقت على تقرير مجلس الإدارة والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للبنك، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية السابقة والاستماع إلى وقائع الاجتماع العادي السابق و تقريري هيئة الرقابة الشرعية و مدققي الحسابات، وتم تجديد انتخاب الهيئة الشرعية الحالية للبنك من السادة: الدكتور عبد الستار أبو غدة والدكتور عبد العزيز الخياط والدكتور إبراهيم زيد الكيلاني والدكتور محمود سرطاوي، كما تم انتخاب السادة إبراهيم العباسي وشركاه و ارنست ويونغ مدققي الحسابات .

فقد حقق البنك الإسلامي الأردني في نهاية عام ٢٠١٠ ارباحاً قبل الضريبة بلغت حوالي ٤٠،٧ مليون دينار وبنمو مقداره حوالي ٤،٦٪ وبمعدل عائد

[٢.٨٨١] مليار دينار إجمالي المجموع العام لميزانية البنك والحسابات المدارة لصالح الغير الظاهره خارج الميزانية

على متوسط حقوق المساهمين قبل الضريبة بلغ حوالي ٢٢٪ بلغ بعد الضريبة حوالي ٢٩،١مليون دينار وبنمو حوالي ٤،٣٪وبمعدل عائد على حقوق المساهمين حوالي ١٥،٧٪ وبلغت أرباح الاستثمار المشترك قبل التوزيع حوالي ١٠١ مليون دينار. وبلغت النسبة العامة لتوزيع الأرباح على الحسابات بالدينار ٣,٨٩٪ وبالعملات الأجنبية ٠,٧٢٪ وهي من معدلات العوائد العالية الموزعة على المودعين .

وقال السيد / عدنان احمد يوسف رئيس مجلس الإدارة اننا نفخر بالانجازات والتطورات التي حققها البنك خلال عام ٢٠١٠ واهمها تغيير شعاره واطلاق هويته المؤسسية الجديدة للتكامل مع التغييرات الجارية في مجموعة البركة المصرفية وكافة البنوك التابعة لها والمتمثلة في توحيد الهوية المؤسسية لهذه البنوك. والتي تعكس سمات لمرحلة جديدة في مسيرة المجموعة والتي تتسم بالتطور والقدرة العالية على مواكبة المستجدات وتلبية المتطلبات المتنامية إستناداً لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

اضافة الى حصول البنك على تصنيفات ائتمانية وجوائز عالمية تؤكد على ان البنك يخطو خطوات واثقة نحو النمو والتوسع وتنويع وتطوير منتجاته ، فقد منحت مؤسسة ستاندرد اند بورز بتصنيف البنك للمرة الاولى، حيث حصل على تصنيف ائتماني للالتزامات طويلة الاجل BB و B للالتزامات قصير الاجل مع توقع مستقبلي مستقر. كماحصل من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) للسنة الثانية على التوالي على تصنيف الجودة الشرعية (AA (SQR، وبما يفيد التزام البنك بامتياز بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته، وهذا التصنيف هو أعلى تصنيف شرعي يحصل عليه أي بنك إسلامي كما أفادت الوكالة، ومنح البنك تصنيفها للمستوى الدولي "مستقر/A-3/BBB-" للعملة الأجنبية على المدى الطويل والالتزامات قصيرة الأجل، وكذلك منحته تصنيفاً "مستقر/A-3/BBB" للعملة المحلية على المدى الطويل والالتزامات القصيرة الأجل، كما منحته الوكالة تصنيفها للمستوى المحلي (الدينار الأردني) ((jd A، والتصنيف (الدينار الأردني) ((jd A-1 للالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل. تكون الاحتمالات المستقبلية لجميع هذه التصنيفات مستقرة.

معرباً عن ارتياحه لتطبيق البنك للخطة الإستراتيجية المدروسة في توظيف الأموال وإيجاد قنوات استثمارية آمنة والاستمرار بالارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لعملائه وذلك لترسيخ العمل المصرفي الإسلامي في الأردن الذي يلاقي الدعم المستمر من كافة المؤسسات الرسمية والجهات الرقابية وفي مقدمتها البنك المركزي الأردني .

وبين يوسف ارتفاع حقوق المساهمين لتصل الى حوالي ١٩٤ مليون دينار مقابل١٧٧ مليون دينارفي نهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة نمو بلغت ٩،٥٪ وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) في نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ١٢,٨٦٪ حسب معايير بازل II، وحوالي ٢١,٥٧٪ حسب معيار كفاية رأس المال للبنوك الاسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) .

إضافة إلى نشر البنك شبكة من الفروع وصلت خلال عام ٢٠١٠ إلى ٦٠ فرعاً و١٢ مكتباً مصرفياً تغطي جميع مناطق المملكة وذلك بافتتاح فرع الشونة الشمالية/اربد ومكتبين جديدين في سما الروسان/اربد والمرج/الكرك، و تحويل مكتبين الى فرعين القصر/الكرك وجبل عمان/عمان كما تم انتقال فرعي المفرق واربد/شارع فلسطين الى موقعين جديدين .

و بلغت القيمة الإجمالية للقروض الحسنة المنوحة خلال عام ٢٠١٠ حوالي٢١,٦ مليون دينار استفاد منها حوالي٢٨ألف مواطن مقابل ١٣ مليون دينار عام٢٠٠٩استفاد منها ٢٣ الف مواطن أما إجمالي القروض الحسنة

[٢٩.١] مليون دينار الأرباح بعد الضريبة

المقدمة للشبان المقبلين على الزواج بالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية فقد بلغت ٢٢٥ ألف دينار في عام ٢٠١٠ استفاد منها ٣٤٠ شاباً .

وأوضح يوسف ان البنك استمر في رعاية صندوق التأمين التبادلي لمديني البنك الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٩٤ وتم من خلاله في العام ٢٠١٠ التعويض على ١٢١ حالة وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي ٥٢٢ ألف دينار وبلغ رصيده في نهاية العام ٢٩ مليون دينار، وعدد المشتركين فيه حوالي ١٠٨ الاف مشترك، وبلغ مجموع أرصدة مديونيتهم حوالي ٤٥٠ مليون دينار .

ووسع البنك مظلة المؤمن عليهم اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ لتصبح شاملة لكل من تبلغ مديونيته ٥٠ ألف دينار فأقل بدلاً من ٤٠ ألف دينار وسبق للبنك ان وسع مظلة المؤمن لهم في ٢٠٠٧/٨/١.

اما برامج واستثمارات البنك التي تركز على المساهمة في إيجاد فرص عمل مثل برنامج تمويل الحرفيين وأصحاب المهن المطبق في البنك فقال يوسف ان عدد المشاريع الممولة ضمن هذا البرنامج بلغ ٨٦ مشروعاً حتى نهاية عام ٢٠١٠وبلغ إجمالي تمويلها حوالي١,٩٥ مليون دينار إضافة إلى ما يقدمه البنك من تمويل لهذه الفئة من المواطنين بأسلوب المرابحة. وبين يوسف انه انطلاقا من مبادرة جلالة الملك عبدالله الثاني «سكن كريم لعيش كريم» و التي تهدف إلى توفير السكن الملائم لفئات الدخل المحدود من القطاعين العام والخاص، وأصحاب الأعمال الحرة من الفئات المستهدفة، وتدعيماً لرسالة مصرفنا الاجتماعية وتسهيلاً لحصول المواطنين المؤهلين على التمويل اللازم لامتلاك شقة، فقد تم تخصيص مبلغ ١٨ مليون دينارا لهذه الغاية. وقد تم منح ١٨٣ مواطناً مبلغ ٤,٨ مليون دينار في عام ٢٠١٠ لشراء شقق بأسلوب الايجارة المنتهية بالتمليك والمرابحة .

كما أكد استمرار البنك في الاستثمار برؤوس أموال الشركات الوطنية التي لا يكون نشاطها الرئيس مخالفاً لأحكام الشريعة وتنتج سلعاً وخدمات ذات نفع عام للمجتمع والاقتصاد الوطني حيث بلغ عدد الشركات المستثمر برؤوس أموالها ٣٣ شركة وحجم الاستثمارات حوالي ٦٢,٥ مليون دينار.

ومن جهة أخرى قال السيد/ موسى شحادة نائب رئيس مجلس الإدارة / المدير العام أن أرقام ميزانية البنك السنوية كما هي في ٢٠١٠/١٢/٣١ أظهرت استمرار النمو في جميع المؤشرات المالية فقد استطاع البنك وبحمد الله المحافظة على زيادة حصته من السوق المصرفي الأردني ، فقد أظهرت الميزانية ان إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية في نهاية عام ٢٠١٠ بلغت حوالي ٢,٥٩٣ مليار دينار موزعه على٨٠٤,٥ألف حساب، مقابل حوالي ٢,١٨٨ مليار دينار في عام ٢٠٠٩ موزعه على ٧٣٦,٣ ألف حساب عامل بنسبة نمو بلغت ١٨,٥٪ ليبلغ مجموع أرصدة الأوعية الادخارية للبنك من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الأردن حوالي ١١,٣٪

و بلغت نسبة النمو في مجموع ودائع العملاء في نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ٢١,٦٪ لتصل الى حوالي٢,٣٤ مليار دينار مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠٠٩ والبالغة ١,٩٣ مليار دينار بزيادة بلغت ٤١٦ مليون دينار .

وأضاف شحادة ان نسبة النمو في التمويل والاستثمار بلغت في نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ١١,٨٪ بزيادة بلغت ١٥٤مليون دينار لتصل الى حوالي ١,٤٦٣مليار دينار مقابل ١,٣٠٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ .

و بلغ إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار في نهاية عام ٢٠١٠ شاملاً استثمارات سندات المقارضة والاستثمارات المقيدة والاستثمار بالوكالة حوالي ١,٧٠١ مليارديناردينار موزع على ١٤٥,٢ ألف معاملة مقابل حوالي ١,٥٥٧مليار دينار في نهاية ٢٠٠٩موزع على ١٢٨,٣ ألف معاملة ليصل مجموع أرصدة التمويل والاستثمار للبنك من التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك

العاملة في الأردن ما نسبته حوالي ١١,٨٪ .

و بلغت الأموال التي يديرها البنك في الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة حوالي ٢٧٧ مليون دينار.

وشملت عمليات التمويل التي نفذها البنك في السوق المحلية خلال عام ٢٠١٠، مختلف الأنشطة والمرافق الإقتصادية والإجتماعية، واستفاد من هذه التمويلات عدد من المرافق الصحية (مستشفيات وعيادات وشركات أدوية) وعدد من المرافق التعليمية (جامعات ومدارس ومعاهد تعليمية)، والعديد من المشاريع الصناعية والعقارية ووسائل خدمات النقل بالإضافة الى التمويلات التي قدمها البنك الى القطاع التجاري.

كما قدم البنك خلال عام ٢٠١٠ تمويلاً لوزارة المالية الأردنية بالدولار الأمريكي لشراء القمح والشعير باسلوب المرابحة، بهدف المساعدة في تعزيز المخزون الاستراتيجي من هذه المواد، وبلغ إجمالي هذا التمويل ما يعادل حوالي (٧٠) مليون دينارا.

و بلغ مجموع الموجودات في نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ٢,٦٠٤ مليار دينار مقارنة مع ٢,١٨٣ مليار دينار بنهاية عام ٢٠٠٩و بزيادة بلغت حوالي ٤٢٠,٦ مليون دينار و بنمو مقداره ١٩,٣ ٪ .

أما المجموع العام لميزانية البنك شاملاً الحسابات المدارة لصالح الغير الظاهرة خارج الميزانية (حسابات الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة وحسابات الاستثمار بالوكالة) في نهاية عام ٢٠١٠ بلغت حوالي ٢,٨٨١ مليار دينار مقارنة مع ٢,٤٧١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ وبنسبة نمو مقدارها ١٦,٦٪وبذلك يبلغ مجموع موجودات البنك إلى مجموع موجودات البنوك العاملة داخل الأردن ما نسبته٢,٨٪.

وكما ورد في تقرير مجلس الإدارة انه مع نهاية عام ٢٠١٠ كان العدد القائم للمستفيدين من تمويلات البنك لتغطية حاجات الأفراد من مساكن وأراضي ومواد بناء ووسائل نقل ومركبات إنشائية وأثاث حوالي ١٢٠ألف مستفيد وبلغ رصيد التمويل القائم حوالي ٧٣٩,٧ مليون دينار .

أما في مجال التقنيات المصرفية فقال شحادة ان البنك انجزمزيداً من عمليات التطوير والتحديث من خلال تطبيق النظام البنكي الجديد (ICBS) في الفرع الرئيسي وفرعين آخرين بشكل موازٍ للنظام البنكي المعمول به في البنك وتم تركيب وتشغيل ثمانية اجهزة صرف آلية جديدة خلال عام ٢٠١٠، وبذلك أصبحت شبكة البنك من اجهزة الصرف الآلي تتشكل من (٨٤) جهازاً ترتبط جميعها مع حسابات العملاء، ومع الشبكة الأردنية المشتركه لأجهزة الصرف الآلية في المملكة (JONET)، والتي تتشكل من حوالي ١،٠٩٠جهازاً للصرف الآلي، ومن خلالها مع شبكة فيزا انترناشونال خارج الاردن.كما تم التوسع في خدمة (SMS) والخدمات المصرفية المقدمة عبر الانترنت (I-Banking)، والقيام بعمليات تطوير وتحديث على أنظمة وشبكات وأجهزة التقنيات المصرفية المختلفة

وحول الخطة المستقبلية للبنك لعام ٢٠١١قال شحادة انها تتضمن الاستمرار في تنويع الخدمات المصرفية وتطويرها

،والتوسع في التمويل بأسلوب الايجار المنتهي بالتمليك والسعي لإصدار صكوك إسلامية قابلة للتداول في البورصة، مع السعي لتمويل الاحتياجات الحكومية باستخدام هذه الأداة وبالتمويل المباشر بالمرابحة. و استمرار التوسع في برامج تمويل المهنيين والحرفيين والصناعات الصغيرة للمساعدة في إيجاد فرص عمل جديدة،إضافة الى استكمال عملية تحويل مكتب الضليل/ الزرقاء الى فرع و فتح فرع في منطقة وادي الحجر/ الزرقاء وافتتاح مكتبين في لواء الطّيبة/ اربد و لواء بصيرا/ الطّفيلة ، وتركيب وتشغيل أجهزة جديدة للصرف الآلي واستبدال القديم منها ، و استفادة متعاملي مصرفنا من الخدمات والمنتجات المقدمة من بنوك مجموعة البركة المصرفية، وكذلك استفادة متعاملي بنوك المجموعة من الخدمات والمنتجات المقدمة من مصرفنا، وذلك بالتنسيق والتعاون مع ادارة مجموعة البركة المصرفية (ABG). و استكمال تطبيق النظام البنكي الجديد (ICBS) في الفروع، وادخال تقنيات جديدة على العمل المصرفي وتعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنك والاستمرار في تطبيق متطلبات بازل II

وفي ختام الجلسة انتخبت الهيئة العامة مجلس ادارة جديد للسنوات الاربعة القادمة مكون من السادة :-

١-مجموعة البركة المصرفية ويمثلها:

أ- سعادة السيد عدنان احمد يوسف

ب- سعادة السيد حمد عبد الله عقاب

ج- سعادة السيد هود هاشم احمد هاشم

د- سعادة السيد عدنان عبدالله البسام

٢- سعادة السيد موسى عبد العزيز شحادة

٣- معالي المهندس رائف يوسف نجم

٤- معالي السيد سالم محمد مساعدة

٥- سعادة السيد كمال سامي عصفور

٦- سعادة السيد حيدر عيسى مراد

٧- سعادة السيد أيمن عبد الكريم حتاحت

٨- سعادة السيد نور "محمد شاهر" مهايني

هذا وقد قرر مجلس الادارة انتخاب السادة مجموعة البركة المصرفية رئيساً لمجلس الادارة ممثلة بالسيد عدنان احمد يوسف وانتخاب السيد موسى عبد العزيز شحادة نائباً لرئيس مجلس الإدارة - المدير العام .

٦,٦ مليون دينار أرباح البنك الإسلامي الأردني بعد الضريبة للربع الأول

صادق مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني برئاسة السيد عدنان احمد يوسف رئيس مجلس الإدارة / الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية ومقرها في مملكة البحرين على البيانات المالية للربع الأول من العام الحالي .

فقد حقق البنك الإسلامي الأردني خلال الربع الأول من العام الحالي أرباحا صافية بعد الضريبة بلغت ٦,٦ مليون دينار.

وقال السيد موسى عبد العزيز شحادة نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك الإسلامي الأردني ان مصرفنا حقق ارتفاعاً لمعظم المؤشرات المالية للربع الأول من العام الحالي فقد بلغت موجودات البنك مضافاً إليها الحسابات المدارة (حسابات الاستثمار المخصص وسندات المقارضة وحسابات الاستثمار بالوكالة) كما في ٢٠١١/٣/٣١ حوالي ٢,٩١٨ مليار دينار مقابل ٢,٨٨٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ مما يؤكد استمرار تقدم البنك ونموه ليعزز موقعه في القطاع المصرفي الأردني .

وبلغت التمويلات الممنوحة للعملاء والاستثمارات بما فيها الحسابات المدارة خلال الربع الأول من العام الحالي حوالي١,٧١٧ مليار دينار مقابل ١,٧٠١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ .

وبلغت ودائع العملاء(بما فيها الحسابات المدارة) في نهاية الربع الأول من العام الحالي حوالي ٢,٦٢٦مليار دينار مقابل٢,٥٩٣مليار دينار كما في ٢٠١٠/١٢/٣١ .

كما بلغت حقوق الملكية في نهاية الربع الأول من العام الحالي حوالي ٢٠٠ مليون دينار مقابل ١٩٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٠ .

وأكد شحادة على استمرارية البنك في تحقيق إستراتيجيته بالمحافظة على نسب النمو في جميع أعماله والسعي لتقديم أفضل الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

تعتبر مؤسسة المدن الصناعية الأردنية إحدى أهم دعائم الإقتصاد والإستثمار الوطني، هذه المؤسسة العريقة التي بنيت بسواعد وطاقات أبناء الأردن، تنعم اليوم بسمعة طيبة محلياً وعربياً ودولياً بفضل الإنجازات والمشاريع الريادية التي نفذّتها بمختلف مناطق المملكة مستلهمةً إنجازاتها من الرؤيا الثاقبة لسيد البلاد والتي شكلت نبراس عمل لكافة القطاعات الإقتصادية نحو العمل والإنجاز والتقدم.

المؤسسة ورؤيتها ورسالتها.

تتبلور رؤيتها نحو خلق بيئة متجددة حاضنة للإستثمارات الصناعية، فيما تتمثل رسالتها بإقامة مدن صناعية متطورة داعمة للإقتصاد الوطني، وتوزيع مكاسب التنمية على الأقاليم، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، إضافة إلى الإلتزام بالمواصفات القياسية البيئية.

المشاريع الحالية والمستقبلية:

إن مؤسسة المدن الصناعية الأردنية وبالرغم من الإنجازات التي حققتها والتطورات التي أدخلتها على مشاريعها القائمة فإنها ماضية في تنفيذ المزيد من المشاريع الصناعية في مختلف مناطق المملكة فبعد مشاريعها الناجحة في كل من محافظات عمان و اربد والكرك ومعان والعقبة أنهت المؤسسة حالياً المرحلة الأولى من مدينة الموقر الصناعية ، كما طرحت المؤسسة عطاء المرحلة الأولى من مدينة الزرقاء الصناعية، ووقعت المؤسسة أيضاً اتفاقية إنشاء مدينة مأدبا الصناعية، وتنوي المؤسسة مستقبلاً إنشاء مدينة الطفيلة الصناعية بما يتوافق مع الخارطة الصناعية الوطنية.

حجم الإستثمار في المدن الصناعية:

بلغ حجم الإستثمار في المدن الصناعية حتى نهاية عام ٢٠١٠ أكثر من (٢) مليار دولار، موزعة على (٥٢٢) شركة صناعية في ٥ مدن صناعية عاملة. بلغ حجم صادراتها ما يزيد عن مليار دولار. وفرت هذه المدن أكثر من (٣٢) ألف فرصة عمل.

مدينة الموقر الصناعية:

هي أحدث مشاريع المؤسسة بمساحة اجمالية ٢٥٠٠ دونم، وتبعد ٢٤ كيلو متر فقط عن مدينة عبدالله الثاني الصناعية في سحاب و١٢ كيلو متر عن مركز لواء الموقر، وتبعد ٣٤٠ كيلو متر عن ميناء العقبة.

تتميز بموقعها الإستراتيجي على الطريق الدولي الذي يربط الأردن بالعراق والمملكة العربية السعودية، حيث تبعد عن الحدود الاردنية السعودية ١٢٠ كلم وعن الحدود العراقية ٣١٠ كلم.

وفرت المؤسسة حزمة متكاملة من خدمات البنية التحتية الحديثة والخدمات المساندة

اقرت المؤسسة حزمة من الحوافز والتخفيضات على اسعار البيع وبدلات الايجار لهذا العام في مدينة الموقر الصناعية

اعتمدت هذه المدينة كمنطقة تنموية، حيث تتمتع الاستثمارات الصناعية في مدينة الموقر الصناعية بالحوافز والاعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة بموجب قانون المناطق التنموية

يتوفر في المدينة خيارات التملك والاستئجار

خصصت المؤسسة ضمن مدينة الموقر الصناعية مساحات للخدمات اللوجستية والتخزين، سكن العمال بالاضافة الى المساحات المخصصة لاقامة المشاريع الصناعية والتي تم تقسيمها الى قطاعات تخدم مختلف الصناعات اهمها (الصناعات الالكترونية، الهندسية، الغذائية، الطبية ، الغزل والنسيج وغيرها من القطاعات الصناعية)

وصلت نسبة الإشغال في المرحلة الأولى ٢٣٪ بالرغم من أنها لم تفتتح رسمياً، حيث وصل عدد الاستثمارات الى (١٠) بحجم استثمار ١٦٠ مليون دينار وسوف توفر اكثر من ١٠٠٠ فرصة عمل.

الحوافز والاعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة للمشاريع الصناعية بموجب قانون المناطق التنموية والحره

بهدف تعزيز البيئة الاستثمارية في الاردن وذلك من خلال توحيد المرجعيات الاستثمارية، تمّ اقرار قانون المناطق التنموية والمصادقة عليه من قبل صاحب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم.

وبموجب قانون المناطق التنموية تعتبر المدن الصناعية التابعة للمؤسسة مناطق تنموية، وسوف تتمتع المشاريع الصناعية ضمن المدن الصناعية (المناطق التنموية) بعدد من الحوافز والاعفاءات، ابرزها:

المسمى	النسبـــــة
ضريبة الدخل	٥٪ على الدخل المتأتي من النشاط الاقتصادي داخل المناطق التنموية
ضريبة المبيعات	صفر٪ على السلع والخدمات التي يتم شراءها أو استيرادها لغايات ممارسة النشاط الاقتصادي
الرسوم الجمركية	صفر٪ على جميع المواد والمعدات والآلات والتجهيزات الداخلة في بناء وإنشاء وتجهيز وتأثيث المشاريع في المناطق التنموية
ضريبة الخدمات الاجتماعية	صفر٪ على الدخل المتحقق للمؤسسة داخل المناطق التنموية أو خارج المملكة
ضريبة توزيع أرباح الأسهم والحصص في الشركات	صفر٪ على الدخل المتحقق للمؤسسة داخل المناطق التنموية أو خارج المملكة

مراكز الابداع.

- أنشأت المؤسسة حاضنة للإبداع في مدينة الحسن الصناعية بمحافظة اربد شمال المملكةعام ٢٠٠٦ في بادرة منها لربط البيئة الصناعية بالبيئة العلمية والبحثية مستفيدة من قربها من الجامعات. يهدف المركز الى ربط الاكاديمية بالصناعة والصناعيين واحتضان الاردنيين اصحاب الافكار الابداعية وتقديم دعم مالي ولوجيستي واستشارات فنية لاصحاب الافكار الابداعية
- نجح المركز باحتضان اكثر من ١٢ فكرة ابداعية. وتم تخريج جميعها، حيث قدّم لها الدعم الكافي لتصبح مشاريع منتجة عاملة، وتمّ تخريجها جميعاً.
- وبعد سلسلة النجاحات التي حققها المركز وعلى مستوى المشاريع المحتضنة حصل المركز مؤخرا على منحة من الاتحاد الأوروبي لإنشاء حاضنة أعمال في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية في الكرك ليعمل على غرار مركز الابداع في مدينة الحسن الصناعية. حيث تمّ الإنتاء من تجهز الحاضنة منتصف عام ٢٠٠٩ وبدأت باستقبال الطلبات، حيث أن هناك (٣) مشاريع في مرحلة ما قبل الإحتضان تستفيد من خدمات الحاضنة.
- مكتب نقل التكنولوجيا في مدينة عبدالله الثاني الصناعية: وقعت المؤسسة إتفاقية مع مدينة الحسن العلمية لإنشاء وحدة لنقل التكنولوجيا في مدينة عبد الله الثاني الصناعية/ سحاب بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي الذي سيعمل على تقديم جميع المعلومات للمصانع الخاصة بنقل التكنولوجيا من حيث تبادل المهارات والمعرفة والتكنولوجيا والتقنيات والتسهيلات ضمن قطاعات مختلفة تشمل الصناعة، الجامعات، ومؤسسات أخرى ضمن قطاعات مختلفة سواء كانت حكومية أو خاصة للتأكد من أن التنمية العلمية والتكنولوجية متاحة لجميع الفئات المعنية ليتم من خلال رفع القدرات لتطوير تكنولوجيا ومعارف ومهارات وتقنيات جديدة ومفيدة تساهم في انتاج خدمات أو/و منتجات وطرق تصنيع مختلفة وجديدة حيث سيتم توزيع اعمال الوحدة للشركات والمصانع المهتمة بهذا المجال حال افتتاح الوحدة، ويكمن دور هذه الوحدة بتعريف وتحديد وتقييم وحماية وتسويق الملكية الفكرية.

تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة خاصة.

- تم إقرار قانون المناطق التنموية بهدف تعزيز البيئة الاستثمارية وتوحيد المرجعيات الاستثمارية في الأردن.
- بموجب القانون الجديد، تعتبر المدن الصناعية التابعة لمؤسسة المدن الصناعية الأردنية مناطق التنموية في المملكة.
- تتمتع المشاريع الصناعية بموجب القانون الجديد على حوافز وامتيازات ، واهمها: ضريبة الدخل: ٥٪ على الدخل المتأتي من النشاط الاقتصادي داخل المناطق التنموية ، وسوف تكون المشاريع ضمن المناطق التنموية معفاة من ضريبة المبيعات و الرسوم الجمركية وضريبة الخدمات الاجتماعية وضريبة توزيع ارباح الاسهم والحصص في الشركات.

العمالة الأردنية في المدن الصناعية:

تشكل نسبة العمالة الأردنية في المدن الصناعية كافة التابعة للمؤسسة ٦١٪ من مجموع العمالة الكلي، مما يشير إلى أن المؤسسة أسهمت وإلى حد بعيد في تشغيل الأيدي العاملة الأردنية وتوفير فرص العمل لأبناء المناطق التي أنشأت فيها المدن الصناعية.

الحوافز التي تقدمها المؤسسة للمستثمرين:

إن تحقيق هذه الإنجازات جاء بفضل مجموعة من العوامل من أبرزها الحوافز التي تقدمها المؤسسة لمستثمريها وللراغبين في الإستثمار ، وتتمثل هذه الحوافز بما يلي:

قطع اراضي مطورة ومخدومة.

حزمة متكاملة من خدمات البنية التحتية.

اجراءات عمل موحدة من خلال النافذة الإستثمارية الموحدة.

امكانية الإستئجار أو التملك للأراضي والمباني.

اسعار بيع وبدلات ايجار منافسة للأراضي والمباني الجاهزة.

سهولة الوصول للأسواق من خلال الإتفاقيات التجارية التي وقعها الأردن مع دول العالم.

التصدير للأسواق الأمريكية بدون جمارك.

عمالة مدربة ومؤهلة وبأجور منافسة.

تطبيق معايير دولية لحماية البيئة من التلوث.

السماح بتشغيل الأيدي العاملة الأجنبية.

الحق بتملك المشروع كاملاً للمستثمر الأجنبي.

خدمة النافذة الإستثمارية الواحدة (مكاتب خدمات المستثمرين):

كانت مؤسسة المدن الصناعية من أوائل المبادرين في تبني خدمة المكان الواحد من خلال تأسيس مكتب مكتب خدمات المستثمرين في كل مدينة صناعية لتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين وتقديم الخدمة في الموقع، بحيث تكون هذه المكاتب حلقة الوصل بينالمستثمر وأقسام المؤسسة المختلفة.

تم ربط البرنامج المعد لإستقبال طلبات المستثمرين مع الإدارة العليا بشكل مباشر، كما تجيب هذه المكاتب على كافة استفسارات المستثمرين، وتم تعزيزها بكافة الكتيبات والنشرات والإصدارات الحديثة التي يحتاجها المستثمر وتوفير خدمة التصفح على شبكة الإنترنت.

توفر هذه المكاتب عدداً من الخدمات التي تسهم في التسهيل على المستثمرين وترخيص مشاريعهم منها:

- توقيع عقد الإيجار.
- اجراءات شراء قطعة ارض أو مبنى نمطي صناعي.
- رخص انشاءات.
- رخص مهن.
- رخص الحرف والصناعات.
- اذن اشغال.
- الكهرباء.
- المياه.
- خدمات الإتصالات.
- خدمات الصيانة.
- خدمات المتابعة بعد الخدمة.

جوانب تميزت بها المؤسسة

جائزة الملك عبدالله لتميز الأداء الحكومي والشفافية:

استمراراً لما حققته المؤسسة بحصولها على ذهبية المركز الأول لجائزة الملك عبدالله لتميز الأداء الحكومي والشفافية للدورة الثالثة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، مما شكل لها دافعاً نحو التميز والتقدم والمشاركة في الدورة الخامسة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ . إضافة الى دورة هذا العام.

شهادة الجودة

حصلت المؤسسة على شهادة الأيزو ٩٠٠٢ عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٢ تم الحصول على شهادة الأيزو ٩٠٠١، كما تمّ تجديد شهادة الأيزو ٩٠٠١ عام ٢٠٠٦ من شركة SGS.

وتمّ حصول المؤسسة على هذه الشهادات بعد تطبيق عدة معايير تتعلق بسرعة إنجاز المعاملات وحصول المستثمر على أفضل الخدمات، حيث تعد المؤسسة من أوائل المؤسسات الوطنية التي حصلت على شهادة الجودة انعكاسا من طبيعة الخدمات وجودتها العالية المقدمة للمستثمر الصناعي وهذا يعود الى مراجعة المؤسسة المستمرة لطبيعة الخدمات وتطويرها ومعرفة ما يحتاجة المستثمر لتحقيق تنمية إقتصادية وطنية.

المسؤولية الاجتماعية

المبادرة في العديد من النشاطات من اهمها دعم برامج التدريب والتاهيل في المحافظات.

توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة نهر الأردن بهدف تأطير نشاطاتها تجاه المجتمعات المحلية.

- وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع صندوق التنمية والتشغيل لتفعيل أداء المؤسستين في دعم إقامة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المدن الصناعية التابعة للمؤسسة وتشجيع المبادرات الفردية وتوفير فرص العمل لأبناء الوطن من خلال قيام مؤسسة المدن الصناعية ببناء مباني مصانع نمطية بمساحات مختلفة وخاصة مساحات صغيرة تخدم التوجه نحو إقامة الصناعات الصغيرة

والمتوسطة ضمن مدنها الصناعية ويقوم صندوق التنمية والتشغيل بدور الممول لهذه الصناعات.

- أنشأت المؤسسة مركزا للحاسوب في مبنى الإدارة عمل منذ إنشائه على تخريج (١٧٥) متدربا ومتدربة في مجال الحاسوب ومهاراته من أبناء المجتمع المحلي وموظفي المؤسسة والعاملين في الشركات والمصانع القائمة في المدن الصناعية التابعة للمؤسسة.

- وجود المدن الصناعية وانتشارها بمختلف محافظات وأقاليم المملكة عمل على توفير الكثير من فرص العمل لأبناء وبنات المنطقة المجاورة لها بالإضافة الى ما ساهمت به المدينة من تنشيط للحركة التجارية والعمرانية فيه ودخول أبناء المنطقة في مجالات استثمارية جديدة.

- المساهمة في الجوانب الداعمة للنهضة الاجتماعية وفعاليات المجتمع المدني المحيط بمدنها سواء كان ذلك بدعم مباشر من خلال التبرعات العينية والنقدية أو بالتدريب والتأهيل للكوادر البشرية وإيجاد فرص العمل التي أدت إلى تحسين مستوى الحياة للعديد من الأسر ومكّنت الكثير من الشباب وخاصة الفتيات من دخول سوق العمل والاعتماد على الذات.

الجانب البيئي:

تسعى المؤسسة الى خلق بيئة نقية داخل مدنها الصناعية والمناطق المجاورة لها من خلال إتباع نظم بيئية وأساليب وقائية تكفل إيجاد بيئة نظيفة تكون إحدى مكملات المناخ الاستثماري في المدن الصناعية التابعة للمؤسسة ضمن فلسفة المؤسسة المتعلقة بهذا الشأن.

وقامت المؤسسة بطرح فكرة إنشاء محطة تنقية في مدينة الحسن الصناعية في إربد لمعالجة وإعادة استخدام المياه الزرقاء الناجمة عن صناعة الملابس الزرقاء والحد من طرحها في مكب الإكيدر يديرها القطاع الخاص.

وتكمن أهمية هذا المشروع أنه جاء في مرحلة تواجه فيها المنطقة تحديات بيئية ولا بد من وضع إستراتيجية شاملة لمواجهة هذا التحدي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأن إقامة محطة لمعالجة المياه الزرقاء العادمة الخارجة من مصانع الألبسة في المدينة مساهمة في إعادة استخدامها الأمر الذي يعزز مفهوم الاستخدام الأمثل لموارد الأردن المائية وحل هذه المشكلة التي كانت موضع اهتمام الحكومة وستساهم في توفير الكثير من النفقات على المستثمرين من خلال تقليل كلفة نقل المياه إلى مكب الأكيدر ورسومها.

شهادات تقدير حصلت عليها المؤسسة

حصلت المؤسسة على كتاب شكر من مدير الوكالة الأمريكية للأنماء الدولي (USAID) واشادة بالجهود المتميزة التي بذلتها المؤسسة بحسن إستغلال المنحة التي قدّمتها الوكالة لإنشاء مدينة العقبة الصناعية الدولية والتي لها دور في التطور الصناعي في المملكة.

حصلت المؤسسة على جائزة (التميز الهندسي) من ولاية جنوب كارولاينا الأمريكية عن أفضل تصميم والتي كانت لمدينة العقبة الصناعية الدولية.

حصلت المؤسسة على شهادة تكريم من سمو الأمير فيصل بن الحسين لدور المؤسسة في العمل التطوعي والتطوير. حيث حصلت المؤسسة على جائزة رواد العطاء والإنجاز والمؤسسات المتميز على المستوى الوطني.

حصلت المؤسسة على شهادة تقدير من وزارة المياه والري وجمعية البيئة الأردنية انعكاساً لمشاركة المؤسسة البناءة في دعم مشروع التوعية المائية.

موقع المؤسسة الإلكتروني الجديد:

أطلقت المؤسسة مؤخراً موقعها الإلكتروني بحلته الجديدة والذي يتناسب مع الهوية المؤسسة الجديدة وأصبح الموقع يتميز بخصائص ومميزات جديدة تختلف عن الموقع السابق. حيث يوفر كافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها كل من يستخدم الموقع.

تم حوسبة العديد من اجراءات المؤسسة بحيث اصبح بإمكانية كل من الموظفين والمستثمرين تقديم طلباتهم الكترونياً والإطلاع على كافة المعلومات التي يحتاجونها، مما قلل الوقت والجهد والكلفة وبالتالي زيادة كفاءة الخدمات المقدمة.

معالي الدكتور رجائي المعشر:

أفرادا ومؤسسات.. «قوة التغيير» بأيدينا

استراتيجيتنا تعكس التزامنا الراسخ بالتنمية المستدامة

بعد مضي أكثر من خمسة وخمسين عاماً على انطلاقة أعمال البنك الأهلي الأردني في السوق المصرفي الأردني، وتوسُّعه فيما بعد إقليمياً، يمكننا القول أن قناعات وممارسات واضحة تشكلت لدينا في هذا الصرح الرائد، ولعل أبرزها إيماننا العميق بأن نجاح أي مؤسسة كبرى لا يقاس بالأرقام والأرباح فحسب، بل بكيفية الوصول إلى تلك الأرقام وتحقيق تلك النجاحات. ولا شك في أن إستراتيجيتنا في البنك تعكس التزامنا الراسخ بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال المزج بين النمو في أعمالنا وأرباحنا، وتوسعة نطاق مسؤوليتنا تجاه المجتمع الأردني.

ولصياغة إستراتيجيتنا ضمن هذه المعادلة تحديداً، اتخذنا من شعارنا في البنك "قوة التغيير...قوتي للتغيير" ركيزة لنا، لا سيما وأن رسالتنا تقضي بأن نكون يد العون للشعب مؤسسات وأفراداً في بناء حياتهم ومجتمعهم.

كان لا بد لنا من تجسيد هذا الشعار قولاً وفعلاً في ابتكارنا لخدمات مصرفية تغذي احتياجات كافة شرائح المجتمع، مصغين في ذلك إلى عملائنا، وحريصين كل الحرص على التواصل معهم على جميع المستويات، لضمان

د .رجائي المعشر

رئيس مجلس الإدارة

تدفق منتجاتنا وخدماتنا في القنوات المناسبة، وبالتالي تحقيق أهدافنا. وبالتزامن مع ذلك، قمنا بالوقوف على المواطن التي تحتاج فعلاً إلى دعم ورعاية في مجتمعنا. وقد ساعدتنا شبكة علاقاتنا في تشكيل صورة واضحة عن طبيعة المنهج الذي يجب تبنيه لتحقيق الفائدة القصوى لكافة الأطراف في المجتمع. ولم نعمل بمعزل عن الجهود الوطنية التي تضم تحت رايتها مختلف المؤسسات والشركات في الوطن وتوجههم نحو هدف موحد: بناء أردن النموذج في تطوره الاقتصادي، وبنيته الاجتماعية المتماسكة.

وقد لا يختلف اثنان على القطاعات الحيوية التي تحتاج إلى تكثيف الجهود الوطنية للنهوض بها، وهي: قطاع التعليم ،القطاع الحكومي، الصحة والسلامة، الصحة البدنية والرياضة ،الرعاية الاجتماعية، والثقافة.

من هنا، وللانتقال بمفهوم التنمية المستدامة من الإطار النظري إلى الحيز العملي، سعينا باستمرار خلال السنوات الأخيرة إلى استهداف الفئة الشابة في كافة أنشطتنا ومبادراتنا، وحتى تؤتي جهودنا ثمارها المأمولة، لا بد من استهداف بنية المجتمع الشابة، وتوفير كل الدعم لها، كي تتمكن بدورها من استغلال مكتسباتها في إحداث فرق حقيقي في المجتمع على جميع الأصعدة من جهة، ونقل معارفها وإنجازاتها للأجيال القادمة من بعدها من جهة أخرى.

ونحن في البنك الأهلي الأردني نتطلع إلى تقديم المزيد من الدعم للثروة الفكرية الوطنية وترسيخ وبناء مجتمع صحي قوي، فقد أثبتت لنا التجارب أن الاستثمار فيهما ينعكس إيجابياً على تحقيق إنجازات ملموسة في المجتمع تجسد قوة التغيير وما يمكن أن يتمخض عنها.

hbtf.com

رسالة البنك

رؤيتنا: بنك الإسكان للتجارة والتمويل هو البنك المفضل للعملاء.

مهمتنا: توفير خدمات مصرفية مبتكرة، ذات جودة عالية للعملاء في قطاعي الأفراد و" المؤسسات والشركات "، تلبي احتياجاتهم وتتجاوز توقعاتهم، وتتواكب مع المستجدات في الأسواق المالية والمصرفية.

سياستنا: اعتماد إدارة الجودة الشاملة T.Q.M؛ لتعزيز قيمة البنك المالية وتحقيق زيادة مستمرة في العائد على حقوق الملكية، وتدعيم مكانته الاجتماعية، وصولاً إلى قيادة وريادة في السوق المصرفية المحلية والإقليمية.

قيمنا الجوهرية: إرضاء العملاء، والاهتمام بالموظفين ورعايتهم، ومكافأة الأداء المتميز والعمل بروح الفريق الواحد.

أنشطة البنك الرئيسية

الخدمات المصرفية للأفراد

واصل البنك خلال عام 2010 تحقيق المزيد من التوسع في الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، مع التركيز على جودة الخدمات والمنتجات ورفع كفاءة قنوات التوزيع وذلك لتحسين مستوى خدمة العملاء لضمان رضاهم بشكل مستمر والمحافظة على متانة العلاقة معهم.

كما عزز البنك من قوته وصدارته لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد في الأردن، وذلك من حيث عدد العملاء وعدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي العاملة في المملكة، حيث يوفر هذا الانتشار الواسع للفروع وأجهزة الصراف الآلي للبنك شبكة فعالة لتوزيع وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية للعملاء بسهولة ويسر، إضافة إلى المساهمة في استحداث المزيد من الأعمال والمنتجات، وزيادة قاعدة العملاء.

شبكة الفروع

قام البنك خلال عام 2010 بزيادة شبكة فروعه ومكاتبه داخل الأردن وذلك بإضافة 7 فروع جديدة في عدد من المواقع الرئيسة والهامة، وبذلك أصبحت شبكة التفرع الداخلي للبنك تتكون من 110 فرعاً.

فرع بارك بلازا

فرع حديقة بنك الإسكان

بنك الإسكان
Housing Bank
hbtf.com

القنوات المصرفية البديلة

تم خلال العام 2010 التوسع في شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك من خلال تركيب 25 جهازاً جديداً في المناطق الحيوية ومراكز التسوق الهامة المنتشرة في محافظات المملكة، أخذت بعين الاعتبار القرب من العملاء وسهولة وصولهم إليها أينما تواجدوا، مما رفع عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 187 جهازاً عام 2010.

كما شهدت الخدمات المقدمة من خلال القنوات الأخرى (البنك الفوري والانترنت المصرفي والبنوك الآلية)، نمواً في عدد مستخدميها وانتشارها بين العملاء، ولقد ساهمت تلك القنوات بتعزيز صورة البنك لدى عملائه من خلال إنجاز معاملاتهم بصورة سريعة وبشكل مرضي على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، ومن الخدمات التي تقدمها تلك القنوات: تسديد المدفوعات بالطرق الإلكترونية، وحصول العملاء على معلومات عن حساباتهم وتحويل الأرصدة بين الحسابات، وإصدار الحوالات الداخلية والخارجية بكافة العملات، وطلب دفتر شيكات، وخدمة إرسال الرسائل القصيرة لهم لإشعارهم بالحركات التي تتم على حساباتهم فور تنفيذ أي عملية عليها.

البطاقات

على الرغم من المنافسة المتزايدة في القطاع المصرفي، إلا أن البنك تمكن من المحافظة على مركزه الريادي كأكبر بنك مصدر للبطاقات في المملكة، حيث زاد عدد بطاقات الفيزا (VISA) بمقدار 6155 بطاقة ليتجاوز بذلك عدد البطاقات المصدرة 45 ألف بطاقة في نهاية عام 2010، وبحصة سوقية بلغت 24%. كما زاد عدد بطاقات الفيزا إلكترون بمقدار 52 ألف بطاقة ليتجاوز عددها 640 ألف بطاقة، وبحصة سوقية بلغت 28.9% .

القروض الشخصية

طبق البنك خلال العام 2010 نهجاً محافظاً للتوسع في عمليات الإقراض للأفراد، إلا أنه كثف حملاته الترويجية الموجهة لبعض الشرائح في السوق بهدف مساعدتهم على تغطية متطلباتهم واحتياجاتهم الشخصية بفوائد وعمولات ائتمانية تفضيلية تتناسب ودرجة المخاطرة.

وواصل البنك توفير التمويل اللازم للمواطنين من ذوي الدخل المتدني والمحدود للحصول على المسكن المناسب، وذلك تنفيذاً للمبادرة الملكية السامية "سكن كريم لعيش كريم"، بالإضافة إلى ذلك استمر البنك في توطيد علاقاته مع كبريات الشركات العاملة في مجال الإسكان والتطوير العقاري، وذلك لتقديم التمويل للمنتفعين من مشاريع هذه الشركات لتمكينهم من شراء الوحدات السكنية اللازمة لهم. كما وسع البنك من نشاطه في مجال عقد الاتفاقيات مع الشركات والمؤسسات المحلية لتقديم الخدمات المصرفية لموظفيها والعاملين فيها وفق برامج إقراض خاصة بشروط ومزايا تفضيلية.

بنك الإسكان
Housing Bank
hbtf.com

الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات

تعامل البنك خلال عام 2010 بطريقة أكثر حذراً تجاه المخاطر التي فرضتها حالة الترقب وظروف الأعمال التجارية والاقتصادية في السوق، حيث تم التركيز على تطبيق إجراءات تمكن البنك من مراقبة المحفظة الائتمانية بشكل أكثر فاعلية، ووفقاً لتعليمات الجهات الرقابية والمعايير الائتمانية الدولية، وإخضاع عمليات المنح الجديدة للمزيد من الفحص والدراسة.

ورغم تباطؤ نمو الأعمال في معظم أسواق المنطقة، إلا أن البنك واصل تلبية احتياجات عملائه، حتى في أصعب الظروف من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الائتمانية، كما ساهم في تمويل عدد من القطاعات المحركة للاقتصاد الوطني، واستقطاب نخبة من العملاء ذوي الأنشطة المتميزة، مع التركيز على عنصري الجودة والأمان، حيث تم تقديم التمويل لعدد من الأنشطة المختارة كان أبرزها في قطاعات التعليم والمياه والطاقة والنقل والاتصالات، بالإضافة إلى الصناعات الدوائية والغذائية.

وتركزت جهود البنك خلال عام 2010 على إقامة علاقات جديدة مع العديد من الشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم، بالإضافة إلى توثيق أواصر العلاقات مع كبرى الشركات القائمة وكبار العملاء في المملكة.

وباعتبار البنك رائداً في مجال تمويل قطاع الشركات، وملتزماً بالمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، فقد واصل البنك تعزيز مكانته في هذا المجال من خلال التنويع في خدماته للاستفادة من الفرص الجيدة المتاحة في السوق، وتعزيز دوره بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتمويل مختلف مشاريع القطاعات الخدمية والإنتاجية في السوق المحلي.

كما واصل البنك تمويل عدد من الاتفاقيات والبرامج المتخصصة التي تعنى بتمويل أنشطة وعمليات التجارة الدولية، وذلك بشروط ميسرة وأسعار تنافسية، الأمر الذي ساهم إيجابياً في تعزيز التبادل التجاري بين الأردن والدول الشقيقة والصديقة.

تمويل المشاريع الكبيرة

ركز البنك خلال عام 2010 جهوده على إقامة علاقات جديدة وتقوية العلاقات القائمة مع كبريات الشركات التي تعمل على تطوير البنى التحتية في المملكة، بما يعزز مساهمته في مجالات تمويل المشاريع الكبرى المتنوعة، وتقديم العديد من الاستشارات المالية والاستثمارية والتي من أهمها: إدارة عمليات الاندماج والتملك، وإصدار السندات، وخدمات تقييم الأعمال، ودراسة هيكل رأس المال.

كما واصل البنك تعزيز موقعه وتكريس سمعته كبنك يتمتع بقدرات عالية وكخيار رئيسي للشركات الباحثة عن شريك مصرفي يلبي طموحاتها، في إدارة وترتيب صفقات التمويل المختلفة. حيث لعب البنك، ولازال، دوراً رئيساً كمدير ووكيل للعديد من عمليات التمويل المتميزة للمشاريع المحلية والإقليمية الكبرى، حتى أصبح من المؤسسات الرائدة في قطاع تمويل المشاريع المشتركة الكبرى، وخصوصاً على الصعيد المحلي.

وضمن هذا السياق، فقد عزز البنك من مكانته في مجال تمويل المشاريع الكبيرة، إذ تم خلال عام 2010 توقيع اتفاقية قرض تجمع بنكي طويل الأجل بقيمة 40 مليون دينار بقيادة بنك الإسكان وبمشاركة 3 بنوك محلية،وقد منح هذا القرض لتمويل مركز التسوق الجديد "تاج مول" الذي تقيمه شركة التجمعات للمشاريع السياحية في منطقة عبدون.

كما قدم البنك خلال عام 2010 خدماته الاستشارية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية لعدد من المشاريع

الاستراتيجية في المملكة التي تعمل ضمن قطاعات اقتصادية متنوعة من ضمنها استيراد وتخزين النفط، ومعالجة النفايات الطبية والصناعية، وتطوير مشاريع عقارية ضخمة، والعمل جارٍ على توثيق اتفاقيات التمويل النهائية لهذه المشاريع بما يزيد عن 150 مليون دينار، ليتم توقيعها خلال العام القادم 2011 .

الخدمات الاستثمارية وخدمات الخزينة

عكست نشاطات العام 2010 دقة الإستراتيجية التي طبقها البنك في مجال الخزينة والاستثمار، إذ تم مضاعفة الجهود لإدارة وتوظيف السيولة بشكل أكثر فعالية وبما يضمن مستويات سيولة صحية وقوية، مع تعزيز الإيرادات من غير الفوائد بعيداً عن المخاطر والظروف الاقتصادية غير المواتية التي صاحبت الأزمة المالية العالمية.

كما واصل البنك تعزيز موقعه كرائد في سوق الودائع بين البنوك في المملكة وذلك نظراً لمستوى السيولة العالية التي يتمتع بها، كما يدير البنك أكبر صندوق استثمار مشترك محلي من حيث قاعدة رأس المال، حيث تتم إدارة هذا الصندوق من قبل لجنة متخصصة.

لقد انصب تركيز البنك خلال عام 2010 على الاستمرار في عملية التطوير، والالتزام بتقديم الخدمات والمنتجات على أعلى مستوى للعملاء "الأفراد والمؤسسات" وبما يتماشى مع متطلباتهم في مجالي الخزينة والاستثمار، حيث واصل البنك تقديم خدمات التعامل بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة من خلال خدمات التعامل بالحساب / حساب وبالهامش بالعملات الأجنبية، وخدمات العقود الآجلة، إضافة إلى تقديم خدمات الوساطة في الأسواق المالية "المحلية والإقليمية والدولية"، وخدمات إدارة المحافظ الاستثمارية، وصناديق الاستثمارالمشترك، وأمانة الاستثمار وغيرها من الخدمات.

المسؤولية الاجتماعية

بالرغم من التحديات التي واجهها القطاع المصرفي خلال العامين الماضيين وما ترتب عليها من ترشيد للنفقات، إلا أن البنك واصل ترجمة رسالته الاجتماعية إلى واقع ملموس مع إظهار أعلى مستويات الالتزام تجاه المجتمعات التي يعمل فيها، وحرص البنك على تسخير جهوده وإمكانياته لخدمة هذه المجتمعات والمساهمة في تنميتها. هذا وقد تجلت برامج المسؤولية الإجتماعية لدى البنك في مجالات عدة أهمها:

التبرع بالدم

إيماناً بأهمية تقوية التكاتف الاجتماعي، وضرورة رفد بنك الدم باحتياجاته من الدماء، ولما لعملية التبرع بالدم من فوائد صحية لجسم المتبرع، فقد نظم البنك خلال عام 2010 حملتين للتبرع بالدم وقد لاقت الحملتان صدىً جيداً واستجابة كبيرة من قبل موظفي البنك وعلى اختلاف مستوياتهم الإدارية.

بنك الإسكان
Housing Bank
hbtf.com

أنشطة شهر رمضان المبارك

رعى البنك خلال العام عدداً من الأنشطة والأمسيات الرمضانية، حيث تم رعاية حفل الإفطار الخيري الذي أقامته الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين، ورعاية الأمسية الرمضانية التي أقامتها جمعية السلط الخيرية، بالإضافة إلى رعاية الحفل الذي أقامه نادي العون الإنساني، وتأتي إقامة هذه الفعاليات الخيرية لمشاركة الأسر المحتاجة والأيتام والطلبة المحتاجين البهجة والإحتفال بشهر رمضان المبارك.

البيئة والصحة

كان اهتمام البنك في مجال حماية البيئة والصحة ملحوظاً وعلى أكثر من صعيد وظهر ذلك واضحاً من خلال المبادرات التالية:

- تنظيم حملة "يوم الإمتناع عن التدخين" وذلك لما يشكله التدخين من مشكلات صحية وبيئية يعاني منها معظم سكان الأرض، وتعزيزاً لذلك فقد تم منع التدخين داخل كافة فروع ومباني وأروقة البنك.
- المشاركة في مسيرة "مكافحة المخدرات" التي نظمتها إدارة مكافحة المخدرات بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات.
- التبرع لعدد من الجمعيات منها: جمعية مكافحة السرطان الأردنية، جمعية ابن سينا للشلل الدماغي، جمعية الحسين لرعاية وتأهيل ذوي التحديات الحركية.
- التزام البنك بعملياته اليومية بالوثائق الإلكترونية إلى أقصى حد ممكن بهدف الوصول إلى بيئة عمل خالية من الورق، بالإضافة إلى إعادة تدوير الأوراق المستعملة في البنك.
- وفي خطوة تؤكد عمق التزام البنك بتنمية البيئة وحمايتها، فقد تم الانتهاء من إنشاء حديقة عبدون والتي تم تصميمها بطريقة صديقة للبيئة بهدف توفير أماكن استرخاء بأجواء عائلية وسط مناظر طبيعية تساعد على تنزه المشاه وتحافظ على البيئة.

المؤتمرات والمعارض الوطنية والدولية

وانطلاقاً من أهمية تعزيز ورفع مستوى الثقافة في مختلف المجالات، فقد شارك البنك في رعاية المؤتمر الوطني الأول للإعلام والذي أطلقته نقابة الصحفيين تحت عنوان "الإعلام الأردني حرية ومسؤولية وطنية"، ورعاية المؤتمر العلمي الدولي الثاني للنباتات الطبية والذي أقيم في جامعة البلقاء التطبيقية / كلية الشوبك الجامعية، كما تم رعاية مؤتمر إدارة التغيير في المؤسسات المالية والمصرفية الذي أقيم في جامعة الأميرة سمية، بالإضافة إلى رعاية معرض الأردن للبناء والإنشاء والصناعات الهندسية.

التوعية المرورية

وفي سياق توعية المواطنين بمختلف شرائحهم الاجتماعية لتخفيف حوادث السير، فقد شارك البنك في رعاية مسيرة التوعية المرورية التي نظمتها مديرية الأمن العام / إدارة السير المركزية، كما شارك البنك في حملة إدارة السير "شكراً نحن معك" للحد من الحوادث المرورية حيث أن فكرة الحملة تنطلق من تحفيز السائقين الملتزمين والذين لم يرتكبوا مخالفات مرورية أو حوادث خلال عام أو أكثر وذلك لتعزيز السلوك الايجابي والسليم لديهم، بالإضافة إلى رعاية مسرحية التوعية المرورية "طريق زعل خضرة".

عيد الأم

شارك البنك المجتمع الأردني الاحتفال بعيد الأم وذلك بقيام مجموعات من موظفي وموظفات البنك في جميع أنحاء المملكة بزيارات مكثفة إلى عدد من مراكز الأيتام والمسنين والجمعيات الخيرية وقرى الأطفال، ليقدم البنك الهدايا العينية والدعم المادي لهذه المراكز والجمعيات، كما قدم عدد من فروع البنك باقات الزهور والورود إلى كافة الأمهات العميلات لدى زيارتهن لفروع البنك في هذا اليوم.

الأنشطة الاجتماعية والخيرية والإنسانية

في إطار تعزيز قيم التكافل وروح التضامن، قام البنك بدعم ورعاية العديد من الجمعيات الخيرية التي تعنى بتقديم المساعدات للمحتاجين، ومن أبرز هذه الجمعيات: مؤسسة نهر الأردن، وحملة البر والإحسان، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام، علاوةً على تكفل البنك لمصاريف بيت عائلي في قرية الأطفال SOS لعام 2010.

بنك الإسكان
Housing Bank
hbtf.com

البنك الأردني الكويتي في عام ٢٠١٠
مواصلة الإنجازات وتنامي النتائج الإيجابية

نتائج أعمال البنك

لقد تأثر الاقتصاد الوطني بانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية كغيره من الاقتصاديات في العالم، غير أن ما ينعم به الأردن من استقرار سياسي واقتصادي ونظام مصرفي متين ومتطور ساهم بشكل واضح في تعزيز قدرته على مواجهة الظروف والصمود في وجه الأزمة وبدء التعافي من آثارها بأقل الخسائر.

تمكن البنك الأردني الكويتي من تحقيق نتائج طيبة في عام ٢٠١٠ تعكس نجاح منظومة الإرادة والقدرة وصواب التقدير لدى إدارة البنك في التعامل مع تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي سادت خلال هذا العام والعامين السابقين رغم شدتها وعمق تأثيراتها، فقد تضافرت كل الجهود وصوبت نحو أهداف محددة أهمها الحفاظ على جودة موجودات البنك واستثماراته من خلال المتابعة الدقيقة لكل الحسابات وترميم ما يشوبه الضعف منها والتحوط بتعزيز الضمانات والتخلص من الأصول غير المنتجة تدريجيا والعمل على تعزيز العلاقات مع العملاء من كافة القطاعات.

ومع تواصل تأثير الظروف التي سادت خلال عام ٢٠١٠، وما أفرزته من سلبيات على الاقتصاد الوطني وعلى عدد من قطاعاته الرئيسية، فقد اعتمد البنك الأردني الكويتي الموضوعية والواقعية في سياساته وقراراته، وتقييم الأمور دون مغالاة في التفاؤل أو افراط في التشاؤم، ونجح في تحقيق نمو ملموس في أعماله، واستقرار في حصته من السوق المصرفية، وارتفاع في ايراداته وأرباحه وتعزيز مؤشرات الكفاءة والأداء لديه. وقد تمكنت دوائر البنك وبفضل توجيهات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، من تحقيق أهداف خطة العمل الموضوعة وتسجيل إنجازات جيدة انعكست على الأداء الكلي للبنك من حيث النتائج المالية والحصة السوقية وسمعة البنك وصورته ضمن الجهاز المصرفي ولدى العملاء والجمهور.

وقد توج عام ٢٠١٠ بحصول البنك على جائزة «بنك العام ٢٠١٠ في الأردن» من مجلة The Banker البريطانية لتضاف هذه الجائزة إلى سجل البنك من الجوائز والتقديرات العالمية.

قام البنك خلال عام ٢٠١٠ باتخاذ عدة خطوات استراتيجية لرفع معدلات الكفاءة والإنتاجية وخفض كلف الأموال مع مواكبة تطورات الوضع الاقتصادي. كما قام بتنفيذ عمليات إقراض واتفاقيات تمويل مع عدد من المؤسسات والشركات المحلية إضافة لطرح عدة مبادرات تتضمن منتجات وخدمات جديدة موجهة لقطاع الأفراد، بهدف تجاوز ظاهرة ضعف الطلب على الائتمان والحفاظ على تركيبة وأداء

محفظة التسهيلات الائتمانية.

وقد بلغ حجم ميزانية البنك في نهاية العام حوالي ٢٠٨٤ مليون دينار بانخفاض قدره ٢،٦٪ عن نهاية العام السابق، فيما ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي بنسبة ٧،٥٪ عن عام ٢٠٠٩ وبلغت حوالي ١١٧٠،٥ مليون دينار لتشكل ما نسبته ٥٦،٢٪ من إجمالي الأصول، كما ارتفعت أرصدة ودائع العملاء والتأمينات النقدية وبلغت ١٤٢٦ مليون دينار في نهاية العام بزيادة ٥٪ عن عام ٢٠٠٩. وبلغت أرباح البنك قبل الضريبة ٧٣،٨٧ مليون دينار مقابل ٦٠،٤٤ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ محققة نسبة نمو قدرها ٢٢،٢٪، وننوه هنا إلى أن أرباح عام ٢٠٠٩ قد تضمنت مبلغ ١٠،٤ مليون دينار تمثل أرباح بيع أسهم البنك في شركة الشرق العربي للتأمين وهو إيراد استثنائي وغير متكرر، وباستبعاد هذا المبلغ، فإن أرباح البنك الناتجة عن عملياته المصرفية الأساسية في عام ٢٠١٠ تكون قد حققت نسبة نمو تصل إلى ٤٨٪ مقارنة بأرباح عام ٢٠٠٩، وزاد مجموع حقوق الملكية بنسبة ١٣٪ ووصل إلى ٣٣٠،٧ مليون دينار منها ٣٢٤،٦ مليون دينار تمثل مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك.

كما سجلت مؤشرات الأداء معدلات جيدة تعكس بكل وضوح قوة القاعدة الرأسمالية للبنك حيث بلغت نسب كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي ٢٠،٣٢٪ و ١٥،٨٧٪ على التوالي (مقارنة مع ١٢٪ ، ٦٪ حسب تعليمات (البنك المركزي الأردني). وفي جانب الربحية فقد بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية ٢٣،٧٪ والعائد على متوسط الموجودات ٣،٥٠٪. أما نسبة الديون غير العاملة / إجمالي الديون فبلغت ٣،٢٪، علماً بأن البنك دأب ومنذ عدة سنوات على تسجيل أفضل وأقل نسبة على مستوى القطاع المصرفي الأردني. مع استمرار المحافظة على نسبة تغطية مريحة للديون غير العاملة.

أهم النسب المالية	٢٠١٠	٢٠٠٩
الموجودات العاملة / مجموع الموجودات	٩٢،٩٠٪	٩٤،٨٠٪
العائد على معدل الموجودات	٣،٥٠٪	٢،٨٨٪
العائد على معدل حقوق الملكية	٢٣،٧٠٪	٢٢،٢٧٪
نسبة كفاية رأس المال	٢٠،٣٢٪	١٧،٧٦٪
نسبة الرفع المالي	١٥،٨٧٪	١٣،٦٩٪

وفي كلمته التي استهل بها التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٠، حدد السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة توجهات البنك في الفترة القادمة قائلا: "بالنسبة لنا في البنك الأردني الكويتي فسنواصل جهودنا وأعمالنا وفق النهج والسياسات التي اعتمدناها خلال الفترة الماضية وسنتعامل مع المستجدات بانفتاح وإيجابية وبالحصافة المعهودة كما سنواصل دعمنا لكافة قطاعات الإنتاج والاستثمار المحلي والخارجي التي تسهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني والوقوف إلى جانب عملائنا الذين يتمتعون بالمصداقية ولديهم الإمكانيات لاستئناف نشاطهم المعهود فور انحسار آثار الأزمة وتحسن الظروف الاقتصادية السائدة، كما سنعمل على اقتناص الفرص التمويلية والاستثمارية التي تتوفر في السوق أو يمكن خلقها بمبادرة من البنك وتكون متوافقة مع معايير إدارة المخاطر ومتطلبات النمو والوضع الاقتصادي العام، من خلال تطوير الخدمات والمنتجات الائتمانية لقطاع الشركات والأعمال التجارية وقطاع التجزئة والاهتمام بالمؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة خاصة بعد أن قام البنك المركزي مؤخراً بوضع تعريف محدد لها وقدم حوافز للبنوك لتمويلها تمثلت بإعفاء ما يقابل التمويل المقدم لهذه المؤسسات من الاحتياطي الإلزامي المترتب على البنوك، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض كلفة الاقتراض عليها ويسهم في توسع أعمالها وزيادة أنشطتها وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتحريك عجلة الاقتصاد».

قرارات الهيئة العامة لمساهمي البنك ودخول مستثمر أجنبي

عقدت الهيئة العامة لمساهمي البنك الأردني الكويتي إجتماعها العادي السنوي مساء يوم الأربعاء ٢٠١١/٣/٢٣ برئاسة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة وحضور أعضاء مجلس الإدارة وعطوفة مراقب عام الشركات ومندوب البنك المركزي الأردني وجمهور من المساهمين والضيوف ورجال الصحافة.

وصادقت الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ ووافقت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ٢٠٪ من رأس المال تعادل ٢٠ مليون دينار. كما وافقت الهيئة على انضمام السادة Odyssey Reinsurance Co. إلى عضوية مجلس الإدارة.

وكان البنك قد أعلن في وقت سابق أنه تم إنجاز صفقة لبيع حوالي ٤،٨ مليون سهم من أسهم البنك المملوكة من قبل مجموعة من المستثمرين المحليين إلى مستثمر أجنبي هو شركة Odyssey Reinsurance Co.. العالمية لإعادة التأمين والتأمين المتخصص وهي شركة مملوكة بالكامل من قبل مجموعة Fairfax المالية القابضة وهي شركة عالمية مقرها في كندا ويبلغ مجموع موجوداتها حوالي ٣١،٧ مليار دولار.

إن هذه الخطوة تأتي في المقام الأول انسجاماً مع رؤية وتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني للعمل على جذب الاستثمارات الخارجية وتمتين روافع الاقتصاد الوطني وتسريع وتيرة نموه وازدهاره، كما أنها تأتي تأكيدا لثقة الأسواق العالمية في أداء الاقتصاد الوطني الأردني الكلي بشكل عام وفي الجهاز المصرفي الأردني والسياسة النقدية بشكل خاص. هذا بالإضافة لأثرها الإيجابي على مناخ الاستثمار في المملكة وبما يعزز النظرة المتفائلة تجاه مقومات نمو الاقتصاد الأردني في الوقت الراهن وآفاق مستقبله الواعد. كما أن دخول مستثمر أجنبي ذو قدرة مالية عالية ونشاط أعمال على المستوى الدولي يؤكد نجاح البنك في تحقيق تطلعاته ليكون بوابة للاستثمار الناجح في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط من خلال تنوع قاعدة مساهميه الرئيسيين التي تشمل مؤسسات إقليمية وعالمية مرموقة، الأمر الذي يضيف للبنك الأردني الكويتي قيمة نوعية ومالية عالية.

شومان: البنك العربي
أول مؤسسة مالية خاصة في العالم العربي

منذ تأسيسه عام ١٩٣٠، عُرف البنك العربي، الذي يعد أول مؤسسة مالية خاصة في العالم العربي ، كأحد البنوك الرائدة التي تسهم في بناء اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتطويره. وتتعدى إسهاماته الخدمات المصرفية وتوفير الائتمان الأساسي الذي دعم مئات الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وقطاعات الأعمال، لتصل إلى دور جوهري في تنمية الموارد البشرية وتطوير التقنيات المصرفية.

يتمتع البنك العربي بشبكة فروع لا تضاهيه فيها مؤسسة أخرى في العالم العربي حيث تبلغ فروعه ٥٠٠ فرع موزعة في ٣٠ دولة في ٥ قارات، كما يحتل البنك مكانة بارزة في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية كلندن ونيويورك ودبي وسنغافورة وزيوريخ وباريس وفرانكفورت وسيدني والبحرين.

يقدم البنك مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تشمل أربعة مجالات رئيسية هي: الخدمات المصرفية للأفراد، مجموعة خدمات الشركات والمؤسسات ، إدارة الثروات و أعمال الخزينة، وُجدت لخدمة

احتياجات الأفراد والشركات و الجهات الحكومية وغيرها من المؤسسات المالية العالمية.

تاريخياً، كان البنك العربي المعلم الرئيسي للتطور المالي في الأردن، والذي عزز النمو الاقتصادي وارتقى به إلى مستويات مستدامة وساهم إلى حد كبير في خلق وظائف فعالة وفرص عمل وافرة لآلاف الأشخاص، مساعداً في رفع مستواهم المعيشي.

أن البنك العربي واصل مسيرة أدائه المميز التي بدأها قبل ما يزيد عن ثمانين عاما بكل ثقة واقتدار وتمكن من الإستمرار بالنمو في ظل ظروف صعبة للغاية وذلك من خلال التزامه بالقيم التاريخية والمبادئ التي قام عليها ومكنته من التفوق والنجاح تحت مختلف الظروف. وفي عام ٢٠١٠، بلغت أرباح المجموعة قبل الضرائب ٤٨٦,٨ مليون دولار، في حين وصل إجمالي الموجودات ٥١,١ مليار دولار، وازدادت قاعدة حقوق المساهمين لتصل إلى ٨,٣ مليار دولار.

وقد واصل البنك العربي حصد المزيد من الجوائز من عدد من الجهات المختلفة المعروفة عالميا تقديرا لإنجازاته وأدائه المميز على عدة مستويات، حيث حاز البنك العربي على جائزة مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) كأفضل ممول تجاري في الشرق الأوسط وأفضل مقدم لخدمات تداول العملات الأجنبية في الأردن بالإضافة إلى أفضل بنك استثماري في الأردن لعام ٢٠١١. كما حصل على عدة جوائز خلال عام ٢٠١٠ منها جائزة أفضل خدمة مصرفية عبر الإنترنت في الأردن و جائزة أفضل بنك في الأردن من مجلة يوروموني (Euromoney) وجائزة أفضل بنك لخدمات الأفراد في الأردن من مجلة آسيان بانكر (Asian Banker).

أداء بورصة عمان خلال عام ٢٠١٠

استمرت بورصة عمان خلال عام ٢٠١٠ بالعمل لتحقيق أهدافها الرامية إلى الوصول إلى مستوى متقدم بين أسواق المنطقة والعالم، وذلك على الرغم من تأثر البورصة بتبعات الأزمة المالية العالمية، حيث قامت خلال العام المنصرم بإنجاز الكثير سواء على المستوى التقني أو في مجال الإفصاح ونشر المعلومات أو في مجالات التوعية ونشر ثقافة الاستثمار.

فعلى المستوى التقني، قامت بورصة عمان خلال العام ٢٠١٠ بإطلاق عدد من المشاريع الحيوية والهامة، حيث أطلقت بنجاح خدمة التداول عبر الإنترنت، وتتميز هذه الخدمة بإتاحة الفرصة أمام المستثمر، بغض النظر عن موقعه الجغرافي، لرؤية معلومات التداول المباشرة ومتابعة مجريات جلسة التداول لحظة بلحظة، وبالتالي اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل فوري وقيامه بإدخال أمر الشراء أو أمر البيع من خلال البرمجيات المستخدمة لهذا الغرض، ومن ثم وصول الأمر إلى نظام التداول الإلكتروني بعد التحقق الكترونياً من استيفائه للشروط اللازمة من قبل أنظمة الوسيط. كما أن هذه الخدمة تمكن المستثمر من متابعة تنفيذ تعاملاته وإدارة محفظته الاستثمارية

بشكل مباشر وفي أي وقت. ومما يذكر بأن حجم التداول عبر الإنترنت قد بلغ منذ إطلاق هذه الخدمة نحو (٨,٣) مليون دينار نفذت من خلال (١٠٢٢٤) عقداً، كما بلغ عدد الحسابات المفتوحة لدى شركات الوساطة المرخصة لتقديم هذه الخدمة نحو (٢٥٦) حساباً موزعة على أربع شركات وساطة.

كما قامت بورصة عمان باعتماد موقعها الالكتروني الجديد باللغتين العربية والانجليزية والذي يعكس صورة البورصة والتطورات الكبيرة التي شهدتها والمستوى المتقدم الذي وصلت اليه، حيث يتميز الموقع الجديد بتصميمه وشكله الحديث، وبالمعلومات الشاملة التي يحتويها إضافة إلى التكنولوجيا المتطورة التي استخدمت في تصميمه، والتي تتميز بسهولة وسرعة ودقة الاستخدام من قبل المهتمين والباحثين والمستثمرين.

كذلك تم إطلاق نظام الأرشفة الجديد EZ Publish ليحل محل نظام الأرشفة السابق Domino.Doc، ويتميز النظام الجديد بسهولة التعامل مع وظائفه المختلفة من حيث تحميل الوثائق وتصنيفها بطريقة أكثر تنظيما، فضلاً عن إمكانية البحث عن الوثائق التاريخية بطريقة أكثر سهولة وسرعة من النظام المستخدم سابقاً.

وقامت البورصة بتطوير بنيتها التحتية من الناحية الفنية وذلك من خلال تحديثها وزيادة الاستثمار فيها. وضمن هذا الإطار فقد قامت البورصة بتجهيز موقع جديد لإدارة الكوارث في مدينة اربد وتزويده بكافة المتطلبات الفنية اللازمة.

ومن جانب آخر، فقد واصلت بورصة عمان على نهجها في تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية والعمل على تطبيقها، حيث قامت خلال العام ٢٠١٠ بتوقيع مجموعة من اتفاقيات نشر المعلومات مع عدد من الجهات وشركات تزويد المعلومات، حيث يتم بموجب هذه الاتفاقيات نشر معلومات

التداول الحية لبورصة عمان من خلال شاشات مراقبة السوق وشاشات عرض المعلومات، والشريط المتحرك لأسعار الأوراق المالية المتداولة في البورصة على المواقع الالكترونية وعلى شاشات القنوات الفضائية. كذلك استمرت بورصة عمان بمتابعة الشركات وحثها على الإفصاح عن معلوماتها الجوهرية وبياناتها المالية في الوقت المناسب، وقامت بمخالفة الشركات التي لم تلتزم بالتعليمات.

وعلى الرغم من تحسن الأداء في بعض البورصات العربية خلال عام ٢٠١٠، إلا أن معظم البورصات العربية قد تراجعت بنسب متفاوتة منذ بداية الأزمة المالية العالمية وحتى نهاية عام ٢٠١٠ ، حيث انخفض الرقم القياسي لبورصة عمان خلال تلك الفترة بنسبة ٣٥,٤٪، فيما انخفضت أسعار الأسهم في أسواق كل من دبي والبحرين والكويت والسعودية وأبو ظبي بنسب أعلى منها خلال الفترة ذاتها ، حيث بلغت نسب الانخفاض في هذه الأسواق ٧٢,٥٪ و ٤٨,٠٪ و ٤٤,٦٪ و ٤٠,٨٪ و ٤٠,٣٪ على التوالي. كما استطاعت بورصة عمان أن تظهر تماسكا مقارنة مع أداء الأسواق العربية في ظل الظروف السياسية التي يمر بها العالم بشكل عام والعام العربي بشكل خاص. فقد انخفض مؤشر بورصة عمان منذ بداية العام ٢٠١١ وحتى نهاية شهر آذار الماضي بنسبة (٨,٣٪) في حين شهدت أسواق كل من مسقط والكويت وتونس ومصر انخفاضات بلغت نحو (٩,٠٪) و (١٠,٠٪) و (١٤,٠٪) و (٢٤,٠٪) على التوالي.

وعلى المستوى التعاون العربي والدولي حرصت بورصة عمان دائماً على تعزيز أواصر هذا التعاون، حيث عززت البورصة تواجدها على الخريطة الإقليمية والدولية ودورها المتميز في الاتحادات والمؤسسات الدولية. وفي هذا المجال، فقد فازت البورصة بمنصب نائب رئيس اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية. كما كان للبورصة العديد من المشاركات الفاعلة في المؤتمرات والأحداث العربية والإقليمية والعالمية.

إنجازات مؤسسة المناطق الحرة لعام ٢٠١٠

لقد حاولت المؤسسة تجسيد مضامين خطاب التكليف السامي للحكومة على صعيد وضع خطة وبرامج عمل شامله للوزارات والدوائر الحكومية وفق آليات ملائمة للتنفيذ وتبنيها من قبل الحكومة لتكون هادياً لها في أعمالها وليتم تقييم أدائها على ضوء هذه الخطط والبرامج.

وقد تم تعديل وتكييف الخطة الإستراتيجية للمؤسسة بما تقتضيه من أهداف ومشاريع وأنشطه للتوافق مع هذا النهج وكان من مخرجات تنفيذ هذه المشاريع والأنشطة خلال الفترة أعلاه الإنجازات الآتية :-

اولاً : على الصعيد المالي .

١- بلغت إيرادات المؤسسة خلال الفترة المذكورة (٢٩,٦) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (٧,٤٪) عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٩ .

٢- بلغت المصاريف خلال الفترة المذكورة (٦,٤) مليون دينار بنسبة انخفاض مقدارها (٨٪) عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٩ .

٣- بلغ الفائض التشغيلي المحول الى الخزينة (٢٣,٧) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (٣٩,٤٪) عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٩ .

تجدر الإشارة ان انخفاض المصاريف جاء نتيجة مباشره لتبني برنامج للترشيد متوافق مع التعاميم الصادرة عن الحكومة بهذا الشأن .

ثانياً : الإنجازات على صعيد النشاط الاستثماري .

ارتفع عدد الشركات المسجلة في المناطق الحرة من (٢٢٨٩) شركة حتى

نهاية عام ٢٠٠٩ إلى (٢٥٥٨) شركة حتى عام ٢٠١٠ بنسبة نمو مقدارها (١١،٨٪) .

ارتفع حجم رأس المال المسجل في المناطق الحرة من (١٢٦٦) مليون دينار حتى نهاية عام ٢٠٠٩ إلى (١٣٣٩) مليون دينار عام ٢٠١٠ بنسبة نمو بلغت (٥،٨٪)

أرتفع عدد العقود الاستثمارية في المناطق الحرة من (٢٢٣٥) عقداً حتى نهاية عام ٢٠٠٩ إلى (٢٧٧٠) عقداً حتى نهاية الفترة بنسبة نمو بلغت (٣٤٪) .

ارتفعت مساحة الأراضي المؤجرة من (٣١٠١) دونم حتى نهاية عام ٢٠٠٩ إلى (٣٥٥٥) دونماً حتى نهاية الفترة بنسبة نمو مقدارها (١٥٪) ، وبهذا الخصوص تبنت المؤسسة فكرة تأجير الأراضي الجبلية والوعرة للمستثمرين ليقوموا بدور المطور حيث ان كلفة تطوير (استصلاح وتعبيد) الدونم الواحد تقدر بحوالي (١٥) ألف دينار لتبلغ الكلفة الإجمالية لتطوير المساحة التي تم تأجيرها خلال الفترة والبالغة (٤٥٤) دونم حوالي (٦،٨) مليون دينار .

أهمية المناطق الحرة العامة والخاصة المختلفة في تجارة المناطق الحرة

تتميز بعض المناطق الحرة العامة والخاصة بدورها الكبير في قيم تجارة المناطق الحرة حيث تسهم ثمانية مناطق حرة عامة وخاصة بـ (٩٦،٤٪) من إجمالي قيم تجارة المناطق الحرة الخارجة إلى السوقين المحلي والخارجي، فالمنطقة الحرة الزرقاء تسهم بـ(٥٩،٧٪) تليها المنطقة الحرة المطار (١٦،٣٪) ثم المنطقة الحرة سحاب (١٢،٣٪) .

حجم التجارة في المناطق الحرة العامة

١- إن المناطق الحرة العامة تسهم بما نسبته (٨٩،٧٪) من إجمالي قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة الأردنية وبما نسبته (٣٦،٣٪) من إجمالي حجم التجارة (البضائع الداخلة والخارجة) في المناطق الحرة الأردنية .

٢- تطور التجارة في المناطق الحرة العامة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ ، حيث بلغ معدل النمو السنوي في كميات البضائع الخارجة وفي إجمالي حجم التجارة فيها (٣،٧٪) و (٣،٥٪) على التوالي.

تجدر الاشارة انه بالرغم من ان حجم التجارة في المناطق الحرة من حيث الكميات شهد نمو سنوي بلغت نسبته (٤،٤٪) ، الا ان حجم التجارة من حيث قيم البضائع الخارجه شهد نمواً مرتفعاً بمعدل سنوي مقدارة (٢٣،٢٪) وتفسير ذلك في ان التجارة في المناطق الحرة شهدت تحولاً من تجارة بالبضائع الاقل قيمة الى البضائع الاعلى قيمة .

حجم التجارة (كميات)

بلغ حجم التجارة (بضائع داخلة وخارجة الى السوقين المحلي والخارجي) في المناطق الحرة العامة والخاصة (٢٥٤١،٢) ألف طن في عام ٢٠١٠ مقابل (١٩٥٠،٦) ألف طن في عام ٢٠٠١، بنمو نسبته (٤،٤٪) سنويا.

نما حجم التجارة في المناطق الحرة العامة بمعدل (٨،٦٪) سنويا،

نما حجم التجارة في المناطق الحرة الخاصة بمعدل (٥،١٪) سنوياً.

حجم التجارة الخارجة (قيم)

بلغت قيم البضائع الخارجة من المناطق الحرة العامة والخاصة (٣٨٨٦) مليون دينار في عام ٢٠١٠ مقابل (٦٨٨،٤) مليون دينار في عام ٢٠٠١ ، حيث نمت بمعدل (٢٣،٢٪) سنويا.

نمت قيم التجارة الخارجة من المناطق الحرة الخاصة بمعدل (٣١،٤٪)

نمت قيم التجارة الخارجة من المناطق الحرة العامة بمعدل (٢٣،٥٪) سنويا.

اثر حركة الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة على القطاعات الاقتصادية الاخرى :

يمتد أثر ممارسة الأنشطة الاستثمارية وحركة التجارة في المناطق الحرة الأردنية ليشمل قطاعات اقتصادية حيوية أخرى، ويتمثل ذلك في ارتفاع الطلب على منتجات (سلع وخدمات) تلك القطاعات، وبالأخص القطاعات ذات الارتباط المباشر مع الأنشطة الاقتصادية الممارسة في المناطق الحرة ، ويمكن توضيح أثر الاستثمار وحركة التجارة في المناطق الحرة على تلك القطاعات على النحو الآتي:

قطاع النقل

ظهر تأثر هذا القطاع بالنشاط الاستثماري في المناطق الحرة من خلال

حركة الشاحنات الداخلة والخارجة ، حيث وصل عددها في عام ٢٠١٠ إلى حوالي (٩١,٥) ألف، ويقدر متوسط تعرفه النقل على الطرقات للمركبات الكبيرة والمتوسطة للعام ٢٠٠٩ حوالي (٣٧٥) دينار ، وبناء عليه فإن الإيرادات المقدّرة لهذا القطاع من العمل في المناطق الحرة بلغت حوالي(٣٤,٣) مليون دينار.

قطاع البنوك

تنعكس حركة الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة على القطاع المصرفي، حيث تتم المعاملات المالية المتعلقة بالاستثمار من خلال هذا القطاع عن طريق العمليات الائتمانية والاعتمادات التجارية المرتبطة بأنشطة الاستيراد والتصدير، ويمكن الاستدلال على حجم هذه التعاملات من خلال القيمة المقدّرة للبضائع الخارجة من المناطق الحرة ، التي بلغت حوالي(٣٩٣٠,٧) مليون دينار في عام ٢٠١٠.

قطاع التجارة الخارجية

تؤثر الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين في المناطق الحرة بشكل مباشر أو غير مباشر في تكاليف الاستثمار والعملية الإنتاجية، وتسهم في تخفيضها ، حيث بلغ حجم البضائع المصدرة من المناطق الحرة العامة والخاصة (٢,٥٤ مليون) طن في عام (٢٠١٠).

قطاع الفنادق وتجارة التجزئة

وصل عدد زوار المناطق الحرة في عام ٢٠١٠ حوالي (٣١,٥) ألف زائر منهم (٨٨٨٣) زائر من جنسيات أخرى، واعتمادا على تقديرات دائرة الإحصاءات العامة بناء على مسح القادمين والمغادرين للفترة من تموز(٢٠٠٦) إلى حزيران (٢٠٠٧) بأن معدل إقامة الزائر في المملكة (٥,٨ يوم) وأن متوسط الانفاق للزائر الواحد لرحلة العمل (٦٨,٥ دينار/يوم) تشمل الإقامة والمطاعم والمشتريات الأخرى، وعليه فإن الإيرادات المقدّرة لهذا القطاع بلغت حوالي (٣,٧) مليون دينار.

تنمية المجتمع المحلي

أ- تلعب مؤسسة المناطق الحرة دورا هاما في تنمية المجتمع المحلي ويتمثل ذلك في الجوانب التالية:

استيعاب نسبة من العمالة المحلية في مختلف المشاريع الاقتصادية المستثمرة في المناطق الحرة مما يسهم في تحسين المستويات المعيشية لهم، ورفع كفاءتهم وقدراتهم العملية من خلال التدريب والتأهيل على استخدام التكنولوجيا المتاحة في تلك المشاريع، وقد وصل إجمالي عدد الأيدي العاملة الأردنية وغير الأردنية المستوعبة في مختلف المشاريع الاستثمارية لعام ٢٠١٠ إلى (٢١٦١٩) عامل منهم (١٩٤٨٢) عامل من الجنسية الأردنية يشكلون ما نسبته (٩٠٪) من مجموع العمالة ، موزعين على الأنشطة الاستثمارية.

ب- تقوم مؤسسة المناطق الحرة بتقديم الدعم العيني والمادي لمختلف مؤسسات وهيئات ودوائر المجتمع المحلي، وإطلاق برامج خيرية تهدف إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال شبكة من الاتصالات والعلاقات الطيبة التي بنتها المؤسسة مع محيطها بهدف توفير الرخاء الاجتماعي لأبناء المنطقة،حيث تم التركيز بشكل خاص على تقديم وتوزيع طرود الخير خلال شهر رمضان المبارك، وقد بلغ إجمالي المبلغ المصروف لخدمة المجتمع المحلي خلال عام ٢٠١٠ حوالي(٧٢٥٠) دينار، بالإضافة إلى ذلك وإيمانا من المؤسسة بضرورة التعاون والتفاعل مع المؤسسات التعليمية شرعت المؤسسة بتدريب عدد من طلبة الجامعات خلال هذا العام لدى وحداتها المختصة، كما تؤكد التزامها بالشروط البيئية التي تحافظ على بيئة المناطق من أي آثار تلوث قد تنتج عن الاستثمار فيها.

ثالثاً: على صعيد التحسين والتطوير المؤسسي تبنت المؤسسة في مجال تكنولوجيا المعلومات (١٠) عشرة برامج خلال عام ٢٠١٠ أظهرت نتائج التقييم للخطة الإستراتيجية خلال هذه الفترة إنجاز المخطط له في ثمانية من هذه المشاريع .

التحول المؤسسي

استجابة المؤسسة وبشكل ايجابي مع توجه الحكومة المتمثل بإعادة صياغة البناء المؤسسي للدوائر والمؤسسات الحكومية المعنية بالاستثمار من خلال المساهمة في إعداد التشريعات ولوائح العمل المتوافقة مع الطرح والصيغة الجديدة بما يخدم هدف تحسين البيئة الاستثمارية للأردن، حيث تم ترجمة ذلك بصدور قانون المناطق التنموية والمناطق الحرة الذي بموجبه تحولت مؤسسة المناطق الحرة إلى شركة مطورة مملوكة بالكامل للحكومة الأردنية.